

بسم الله الرحمن الرحيم

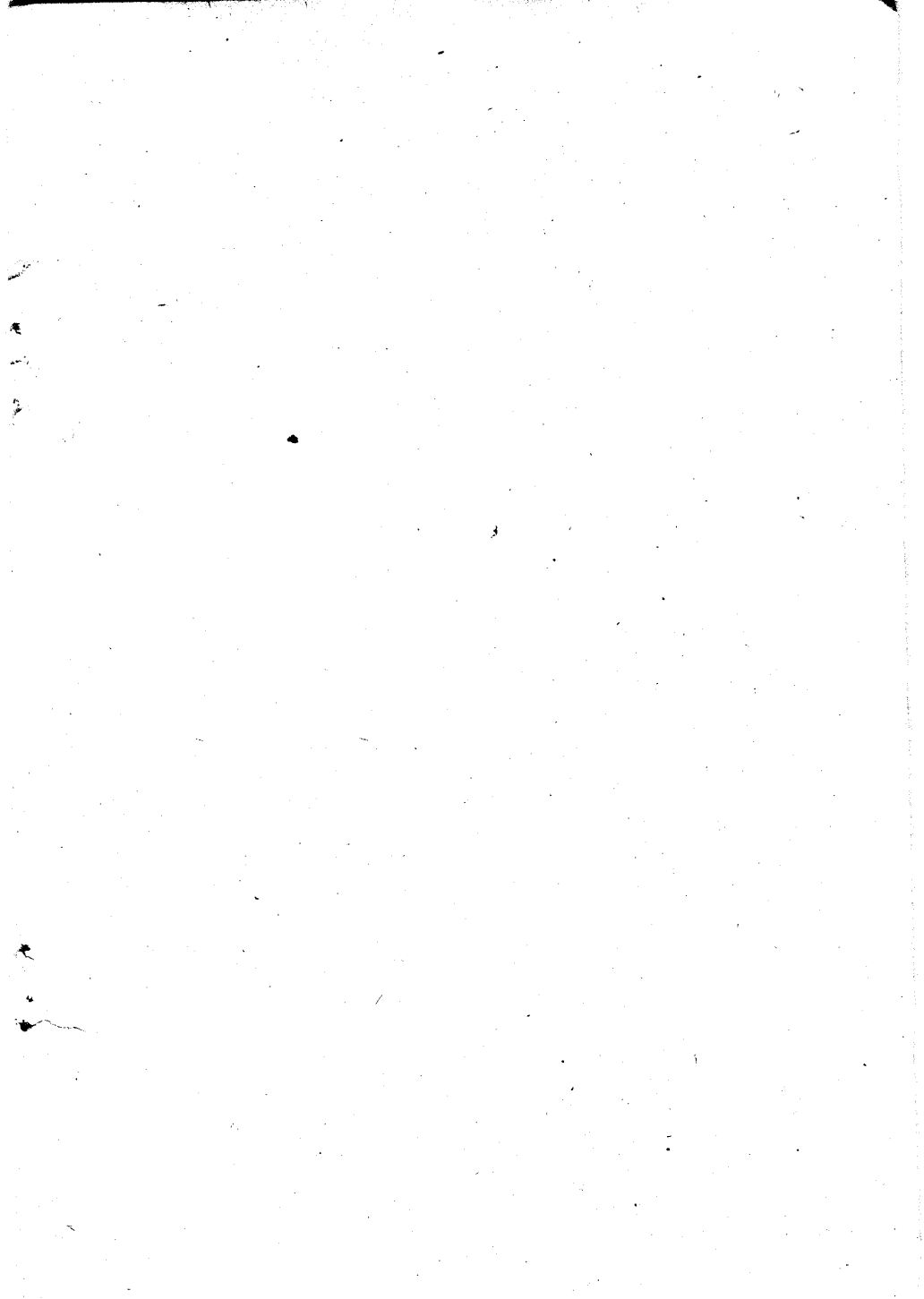
محاضرات
فقه
التربية ومشكلات المجتمع

الجزء الاول

اعداد / د. جمال علي الدهشان

الولاء للطبع والنويع

بشبين الكوم ت : ٢٢٤٩٠١



الفصل الأول

التربية والجنس

- مبررات اهتمام المربين بدراسة المجتمع
- أهمية دراسة المجتمع بالنسبة للمعلم
- آراء العلماء في طبيعة المجتمع وتغير نظته •
- العمليات الاجتماعية (عمليات التفاعل الاجتماعى)
- التنظيم الاجتماعية وعلاقتها بالتربية :
- مفهوم النظم الاجتماعية
- خصائص النظم الاجتماعية
- أشكال وأنماط النظم الاجتماعية
- بنية النظام الاجتماعى وتركيبه
- التربية كنظام اجتماعى
- علاقة التربية بالتنظيم الاجتماعية الأخرى •
- مراجع الفصل الاول •

بسم الله الرحمن الرحيم

التربية والمجتمع

مقدمة :

من مسلّمات علم التربية أن هناك علاقة وطيفة بين التربية وبين الأحوال الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع ، فالتربية تتأثر بهذه الأحوال دائما ، كما أنها تؤثر فيها أيضا ، والواقع أن هذا شيئا طبيعيا . فالتربية لا تحدث في فراغ ، إنما يتم في مجتمع ذي ثقافة في مكان وزمان معينين ، يشكل إلى حد كبير نمط أو لسون التربية التي توجد فيه وتوجهه ، كما أن التعليم بدوره يلعب دورا كبيرا إذا أحسنت إدارته وجودته ، في توجيه المجتمع الوجهة المرغوبة فيها إلى مستقبل أفضل . ومن ثم فإن فهم ما يحدث في المجتمع من قبل المعلم - أو من يعدون ليكونوا معلمين في المستقبل - يجعله أقدر على فهم التلميذ والمدرسه وعلى توجيهها الوجهة التي يربى فيها المجتمع ، وبالتالي على توجيه المجتمع نفسه إلى تحقيق آماله .

مبررات اهتمام المربين بدراسة المجتمع :

والواقع أنه توجد مبررات كثيرة تقف وراء اهتمام المربين بدراسة المجتمع وثقافته منها :-

١- أن المجتمع هو الذي يحدد الأهداف أو المثل التي تسعى

التربية الى تحقيقها • فالتربية تشتق أهدافها وتنبؤ
نفسها حسب وطبق أهداف المجتمع • والتي تنبؤها فلسفته •
فالتربية كما يرى دور كايه داله لحالة المجتمع • لان كل مجتمع
يحاول أن يخلق في أعضائه من خلال التربية نموذجا يناسب
هدفه •

٢- أن محور الدراسة في التربية هو المجتمع • فمنه تشتق أهدافها
وحول ظروف الحياة فيه تدور مناهجها • فالافكار والمعتقدات
الرئيسية المتعارف عليها اجتماعيا وأساليب العمل وغير ذلك من
الخصائص التي تميز طريقة الحياة • تقدم منها رئيسيا للفكر
الترسوي •

٣- ان المؤسسة التعليمية ماهي في حقيقة الامر - كما يرى جون ديوى
الا مجتمع في صورة مصغرة أو مجتمع مسغر • يعكس تفاعلات المجتمع
الأكبر الذي يسعى على المدى الطويل الى تحسين وتقديم هذا
المجتمع • ولذلك فان فهم ما يحدث من تفاعلات داخل المؤسسة
التعليمية يتطلب ضرورة فهم ما يحدث من تفاعلات في المجتمع
الأكبر وهو المجتمع •

٤- أن التربية كنظام اجتماعي ترتبط بغيرها من النظم الأخرى بالمجتمع
كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الاجتماعي • • • •
وغيرها من النظم التي تكون جزءا من التركيب الثقافي العام فمصطلح
هذه النظم كما تأخذ منها • ولذلك فان فهم نظام التربية
لا يتم الا من خلال دراسة هذه النظم • ودراسة المجتمع ككل •

هـ - أن التربية تلعب دورا هاما بالنسبة للمشكلات الاجتماعية
كما أن هذه المشكلات تؤثر أيضا على العمل التربوي، والواقع
أن التربية لا تستطيع وحدها أن تحل كل مشكلات المجتمع أو
حتى مشكله واحده منها ، ولكن اذا وجهت جهود مخلصه
من خلال العمل التربوي والنشاطات والبرامج المدرسية وفير
المدرسية ، فيمكن أن يكون للتربية دورا ايجابيا في حل
مشكلات المجتمع ، يمكن ادراكه من خلاله :

أ - تبصير الاطفال والشباب والكبار على حد سواء بمشكلات
المجتمع وإبعادها وإبائها والحلول المقترحة لها ،
ودور كل فرد من أفراد المجتمع فيها .

ب - تكوين رأي عام مستبصر يساهم في حل هذه المشكلات
من خلال القدوة الحسنه للجمهور ، من خلال البرامج
والأنشطة المختلفة التي يقدها المجتمع وتساعد على
فهم مشكلاته والمشاركة في حلها .

ج - العمل على تأكيد الشعور الوطني والانتفاء القوي من
خلال النشاطات والبرامج التعليمية والتربويه .

أهمية دراسة المجتمع بالنسبة للمعلم :

الواقع أن دراسة المجتمع ومشكلاته تعد واجب على كل فرد وجزء
أساس من اعداد المعلم وفيه من أصحاب المهن الاخرى ، لا تقل عن

دراسة كل منهم لمواد تخصصه ، وتظهر حاجة المعلم الى الالمام
بشئون مجتمعه وثقافته ومشكلاته ، مثل العامة بماده تخصصه وأصول
التربية وأسااليبها ، ونفسية تلاميذه في الآنس :

١- ان دراسة المجتمع تزود المعلم بالبصيرة ومعد النظر واتساع
الافق خلال عمله التربوى من خلال التعرف على دور المعلم
والتنظيمات التى يتكون منها المجتمع ، ووظيفتها ، وعلاقتها
بالعمل التربوى الذى يقوم به المعلم .

٢- أن للمعلمين دور هام وأساسى فى المجتمع ، حيث يظلمون
بأدوار اجتماعية فى توجيه وتربية الاطفال والشباب والكبار
على حد سواء . وذلك بالاشتراك مع غيرهم من أفراد المجتمع
كرجال الاعلام ورجال الدين وغيرها - وتكوين رأى عام متيسر
وتكوين الاتجاهات القيم والاهتمامات لدى معظم أفراد المجتمع
ومن هنا تأتى أهمية معرفة المعلم لشئون مجتمعه ومشكلاته
المختلفة ، لان انتقاد المعلم لشئون مجتمعه يحرقه عن القيام بدوره
بصورة أفضل .

٣- أن العام المعلم بثقافة مجتمعه ومشكلاته - من حيث أصولها
التاريخية وعناصرها ومشكلاتها واتجاهاتها - ركن هام من
أركان وظيفته ، فالمعلم رائد ثقافى ، لتلاميذه يتولى تقديم
ثقافة المجتمع للتلميذ ، وتقديم التلميذ لمجتمعه وهذا
التقديم يتطلب من المعلم أن يكون على وعى تام بثقافة مجتمعه
وفلسفته وقيمه ، وعلى بصيرة أيضا بمشكلاته وظروفه حتى يستطيع

أن يساهم في اختيار وتقوية عناصر ثقافته من مؤائها النسي
تتجد في بعض الأفكار والعادات والتقاليد الضارة ،
واستبدالها بقيم وعناصر ثقافية مرفوعة .

٤- يتميز العصر الذي نعيش فيه بالتغير السريع في شتى المجالات
وهذه التغيرات وما يصاحبها من تطبيقات تربية تؤثر على
حياة المجتمع ، ودراسة المجتمع ومشكلاته تلحق المعلم على
توجيه وساعدة المواطنين للوعي بالتغير وحقيقته ومظاهره ،
وساعدتهم على التكيف معه وتوجيهه .

٥- أن المعلم لا يعمل في فراغ ولكن في مجتمع له فلسفته الفكرية
والمعتقدات ، ومن ثم فان طبيعة عمله تتطلب منه أن يكون -
مصدرا متجددا للمعرفة ، وعلى علم تام ومعرفة بأحداث مجتمعه
وظروفه وتكويناته وتنظيماته كأساس لطبيعة عمله .

٦- أن معرفة المعلم لشئون مجتمعه وثقافته ومطلابه الاجتماعية
تعيه على فهم التلميذ نفسه ، فالتلميذ في تكوينه
الشخصي نتاج لعوامل بيولوجية وراثية وعوامل ثقافية مكتسبة .
وهذه العوامل الأخيرة قد تكون من القوة بحيث تهيم على
سلوك الفرد وتشكله الى حد بعيد ، وعلى هذا اذا عسرف
المعلم الثقافة معرفة جيدة أمكنه أن يعرف الى حد كبير التلميذ
الذي يتشكل بهذه الثقافة وهذا المجتمع .

ولكن ماسبق ، ولا هيبة دراسة المجتمع للمعلم سنتناول نسي

الصفحات التالية :-

- ١- آراء العلماء في طبيعة المجتمع وتفسير نشأته .
- ٢- مفهوم المجتمع وخصائصه
- ٣- العمليات الاجتماعية (عمليات التفاعل الاجتماعي)
- ٤- التربية كنظام اجتماعي وعلاقتها بالنظم الأخرى .

أولاً : آراء العلماء في طبيعة المجتمع وتفسير نشأته :-

اختلفت الآراء وتباينت النظريات حول طبيعة المجتمع ، باختلاف زوايا الرؤية والمواقف الفلسفية ، حيث قيلت نظريات كثيرة في تفسير نشأة المجتمعات والوقوف على طبيعتها ، ويمكن أن نشير إلى بعض هذه النظريات بشيء من الإيجاز فيما يلي :

١- نظرية التعاقد الاجتماعي :

وهذه النظرية تقوم على حقيقتين الأولى مؤداها وجود حالة فطرية سابقة على الوجود والتنظيم الاجتماعي ، والثانية مؤداها أن الأفراد عندما تشابكت مصالحهم وتعقدت أحوالهم ولمسوا أن الحالة الفطرية السابقة لا تنظم مع ما يستحدث فيفسئون مشورتهم ، لجأوا إلى التعاقد لإنشاء حياة اجتماعية منظمة أي أن المجتمع نشأ صناعياً عن قصد وروية ، وقام على أساس الإرادة والتعاقد لتحقيق أغراض معينة في صالحهم ، كحماية بعضهم بعض ضد اعتداء البعض الآخر وتبادل المنافع الاقتصادية .

والواقع أن القول بأن الإنسان الأول كان يعيش عيشة
فطرية منعزلاً منفرداً وتوحشاً لا يعرف أهله وذوهه ، ولا يعرف
نظاماً أو قانوناً أو ديناً قول غير صحيح ، قائم على تصورات
خيالية وساذجة ، لأن الإنسان كائن اجتماعي منذ نشأته
الأولى ووجوده في هذا العالم حياة ، كما أن الطبيعة زودت الإنسان
بغريزة الجمعية ، وسبل أساس فطري لحفظ النوع ، فهناك
ضرورة أولية تؤدي إلى اجتماع كائنين لاغنى لـاحدهما عن
الآخر ، أي اتحاد الجنسين للتناسل ، وبذلك لا يعتبر
المجتمع مركباً صناعياً من عمل الأفراد أو تكويناً ارادياً . قصد
إليه أفراد ، عن تفكير ورويه وسبق إصرار ، ولكنه من عمل الطبيعة
بمعنى أنه نشأ تلقائياً في صورة ما ، ثم تطور وفقاً لقوانين
التطور الاجتماعي وخضع لعوامل متعددة .

فهذه النظرية تتعارض مع المنطق لأنه كيف يصل الناس
إلى الاتفاق فيما بينهم على المعيشة المشتركة أن لم تكن اللغة
وسيلة لهذا التفاهم ، وإذا قلنا لغة قلنا مجتمع لأن اللغة
ظاهرة اجتماعية ، فكأن المجتمع سابق في وجوده لهذا الاتفاق
والتعاقد .

٢ - النظرية الانثروبولوجية :

صرى أنصار هذه النظرية أن المجتمع وليد تطور حياة الإنسان
من الكهف إلى القرية ثم إلى المدينة ، وأن الانسانية قطعت

شوطا طويلا حتى وصلت الى المرحلة الاجتماعية المنظمة ، وتشمل
مراحل التطور الاجتماعى مرحلة الصيد وقطف الثمار ، ثم مرحلة
رعى الأغنام والزراعة ثم مرحلة قيام المدن والامصار وقيام
الامبراطوريات القديمة ، وأخيرا مرحلة الدول القوية الحديثة .

والواقع ان هذه النظرية الانثروبولوجية . تفجح الأدوار التى
قطعتها الحياة الاجتماعية فى تطورها ، ولاشعور نشأة هذه الحياة
ولا تكشف عن طبيعتها ، كما أن هذه النظرية قد أرجعت نشأة
المجتمع ونظمه الى الثقافة مع أن الثقافة مظاهرها انما ترجع الى
تطور الحياة الاجتماعية ، فالمجتمع هو الذى خلق انماطه الثقافية
واصطلح عليها ، وليست الثقافة هى التى أنشأتها ، وإذا كانت
الثقافة من العناصر الفعالة فى تطور الحياة الاجتماعية يبيد
أنها بذاتها لم تنشأ هذه الحياة ولم تخلقها من عدم .

٣- النظرية البيولوجية (العضوية) :

تفسر هذه النظرية نظرة المجتمع وطبيعته بالرجوع الى القوانين
البيولوجية ، حيث يعتقد أنصار هذه النظرية مماثلة بين جسم
المجتمع وجسم الكائن الحى ، فكما أن الجسم الحى يتكون من
أعضاء ، ولكل عضو وظيفة يؤديها ، فكذلك المجتمع يتكون من
عناصر ولكل عنصر وظيفة يؤديها ، فالفرد فى المجتمع يشبه
الخلية فى الجسم الحى ، والدولة فى مقام الرأس المدبر ،
والطبقات الاجتماعية تشبه الاعضاء ، والوظائف الاجتماعية تشبه
العمليات الحيوية .

كما يرى أصحاب هذه النظرية كذلك أن المجتمعات تخضع للقوانين نفسها التي تخضع لها الأجل الحية ، فالمجتمع يخضع في نموه لقانون الأعمار الثلاثة : دور الطفولة (النشأة والتكوين) ودور الرجولة (النضج والاكتمال) وأخيرا دور الشيخوخة (الهرم والفناء) . ويخضع المجتمع لقانون الوراثة . فهناك وراثيات اجتماعية كالوراثة البيولوجية . ويخضع لبدأ تنازع البقاء ، وأن البقاء للأصلح في الحياة الاجتماعية كما في مملكة الأحياء الأخرى .

ومن أهم من يمثلون هذه النظرية هربرت سبنسر من إنجلترا ، وجريف Greef من بلجيكا وشافل A. scuffle من ألمانيا ، وروس Worms وأسيناس Espinas من فرنسا وغيرهم الكثير .

ويؤخذ على هذه النظرية أنها تلجأ إلى المقارنات والتشليل ، وهذه الطريقة لا تعتبر عليه إلا إذا عقدت بين ظواهر متماثلة في طبيعتها ، ولا شك أن الطبيعة الحيوانية تختلف في أيسها وقوانينها ووظائفها عن الطبيعة الاجتماعية ، فالناس في المجتمع لم يجتمعوا ليأكلوا وشربوا ولكن لينظموا شئونهم اجتماعيا بحيث يكون لهم دين ولغة وحكومة ومن الخ ، كما يؤخذ على هذه النظرية أن المشابهات وأوجه التشليل التي ذكرها أصحابها إنما تنصب على المجتمعات

الحديثة التي تنوعت فيها الوظائف وتنوعت الجهود ، وخضعت
خضوعاً واضحاً لبدأ تقسيم العمل ، ولذلك وضحت المقارنة
وسهل عقد الموازنة بينها وبين الجسم الحي ، فالتـهـولـاء
أن المجتمعات البدائية التي تمثل أقدم مظاهر الحياة الجمعية
لم تتمايز فيها الوظائف فقد كانت العشيرة هي الوحدة السياسية
والاقتصادية والدينية والقضائية ، ولذلك أدى بهم الجهل
وعدم الوقف على طبيعة المجتمعات البدائية ، إلى غرس
المشابهات السابقة ، مع أن هذه المشابهات تنصب فقط على
المجتمعات الحديثة التي قطعت أعمق مراحل التطور الاجتماعي .

٤- النظرية النفسية :

يذهب علماء النفس مذاهب شتى في تفسير نشأة الحياة
الاجتماعية ، ومحاولة الوقف على طبيعتها وأهم هذه الانجاهات
ما يأتي :

- يفسر بعض العلماء نشأة الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى
غريزة حب التجمع ، أو حب الاجتماع .
- البعض الآخر يفسر هذه النشأة بالرجوع إلى غرائز الامومة
والابوة والبنوة ، التي يرجع إليها الفضل في خلق
الروابط الاجتماعية والمشاركات الوجدانية .
- يفرض بعض ثالث نشأة المجتمع بالرجوع إلى عنصرى
الخير والشر (أو عاطفتى الحب والكراهية) التي تنطوى
عليها كل طبيعة انسانية .

- يرجع بعض علماء النفس نشأة المجتمع الى غريزتي
حب التسلط (من جانب بعض الافراد) وحب
الخضوع (من جانب الآخرين) .

- وأخيرا هناك من يفسر نشأة المجتمع بالرجوع الى ظاهرة
التقليد ، ولا سيما (تارد) ، (لاكوب) وأتباعهما ،
فالناس يسيرون على دين ملوكهم ، والاراء والامرات
يقلدون الملوك والجنود يقلدون القادة ، والفلاحين
يقلدون طبقة الملاك وغيرهم .

وهوخذ على هذه النظرية ما يأتي :

١- أنها تفسر لنا نشأة الحياة الاجتماعية وطبيعتها ، ولكن
ماذهب اليه هو تفسير أحد العوامل المؤثرة في انتقال
بعض مظاهر السلوك والاضاع الاجتماعية من جيل الى
جيل .

٢- أن الحيوان يشارك الانسان في الميل الى التجمع .

٣- أن دراسة حقائق الاجتماع الاسرى اظهرت ارتباط دافع
الامومة والبنوة والابوة ، بالمصطلحات والاضاع
الاجتماعية .

٤- أن ربط نشأة المجتمعات بمنصري الحب والكراهية
أو الخير والشر ، يربط هذه النشأة بتصورات فلسفية
وسيكولوجية لاصلة لها بالبحث العلمي لان البحث في
طبيعة المجتمع يتطلب الرجوع الى المجتمع ذاته ،
لا الى طبيعة الانسان .

• ان الزعامة ظاهرة اجتماعية من خلق المجتمع • وتؤدي
وظائفها بوحى منه • وانجاهااته • فالفائدة ظهورها فى
فى مجتمعات متطورة • وطافوا فى ظل نظم اجتماعية
وتاريخية • وما ينسب اليهم من فضل فهو أنهم امتدحوا
فى الحياة الاجتماعية شيئا كثيرا • وصلوا على تطورها
وارتقاها •

• نظرية الشغل الاجتماعى :

ترجع هذه النظرية نشأة الحياة الاجتماعية الى شغل
العلاقات بين الافراد • فقد أدى النمو المتزايد فى هذا الشغل
وسرعة تطوره الى قيام الحياة الاجتماعية المستقرة • فالروابط
الاجتماعية فى تغير مستمر • والمعاملات بين الافراد فى شغل
دائم •

ومع أن هذه النظرية تأخذ بمبدأ التطور • بيد أنها
لا تربط ذلك بالتطور البيولوجى الذى أخذت به النظرية
البيولوجية • وأصحاب هذه النظرية ينبهون الانه الى ذلك
ويرسمون حدا فاصلا بينهم وبين دعاة التطور البيولوجى • ويقولون
أن المجتمع عبارة عن قوة ذاتية لا تعتمد مقوماتها من مجموع الافراد
فحسب • ولكن من طبيعة التنظيم الاجتماعى وبلغ استجابة
الانفراد له • ولذلك لا يستعمل معظمهم كلمة التطور ويفضلون
استعمال كلمة التغير لان اللفظ الاول فلسفى ومطلق أما
اللفظ الثانى فيمتاز بالنسبية والضعف •

وؤخذ على هذه النظرية أنها لا تصدق إلا على المجتمعات
الصناعية الحديثة ، لأن المبادئ التي تقوم عليها وليده التطور
الصناعي المعاصر وما صاحبه من مظاهر التغير الاجتماعي ، بيد أنها
لا تصدق على مختلف النماذج الاجتماعية (أى أشكال المجتمعات
المتباينة) ولا تتعمق في بحث حقائق الاجتماع وتحليلها بالرجوع
إلى أصول المجتمعات وأصول النظم الأولى :

والواقع أن النظرة النقدية الشاملة للنظريات الخمس السابقة
تشير إلى بعض الانتقادات منها :

أ - تشترك هذه النظريات في أصولها الفلسفية ، وفي أنها
تعبر عن آراء أصحابها ، أكثر من تعبيرها عن حقائق
الامر ، وكان أصحابها يتصورون المسائل تصوراً بدوياً
أن يقصروا بدراسة علمية لطبيعة المجتمعات ، وبدون
أن يحللوها ويكشفوا عن مقوماتها .

ب - تشترك هذه النظريات في التمثيل بين طبائع مختلفة
كالتمثيل بين المجتمع والمركب العضوي وبين المجتمع
والنفس الإنسانية ، وبين المجتمع والفرائز الإنسانية
والحيوانية ، وتمثيل هذا من شأنه ألا يؤدي إلى معرفة علمية
مطابقة لحقائق الامر .

ج - تحسر هذه النظريات بعض مظاهر الحياة الفردية ولكنها
لا تقوى على تفسير طبيعة المجتمعات الإنسانية .

د - تعالج هذه النظريات المجتمع ككل ، إذ تبحث في طبيعة المجتمع ، والواقع أن ليس هناك مجتمع يمكن الكف من طبيعته ، بل هناك مجتمعات جزئية لكل منها طبيعة مختلفة يمكن الكف منها بعد تحليلها بالرجوع الى أصول المجتمع وأصول النظم الاولى .

٦ - النظرية الاجتماعية :

تقرر هذه النظرية نشأة التلقائية للحياة الاجتماعية لان الانسان حيوان اجتماعي ونزعه الى الاجتماع تطرى وتلقائى والطبيعة هي التي تدفع الامراد الى حياة الاجتماع بما ركب فيهم من فطرة وتلقائية ، وحياة الاجتماع هي التي تعطى الفرد وجوده الحقيقى ، وتضفى عليه مقومات شخصيته ، لان الانسان الفرد في الكون ليس له وجود .

وكما تقرر هذه النظرية أن حياة المجتمع ليس من طبيعة واحدة بل هي من طبائع مختلفة ولكل منها طبيعة خاصة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي اليه الدراسة العلمية التحليلية لمقومات المجتمع ومن حيث أن حياة المجتمعات تنشأ تلقائيا فهي اذن من طبيعة خاصة مغايرة لطبائع افرادها ، وهي نفس ظهورها بهذه الصفة تشبه من بعض الوجوه نشأة الكائنات الحية من مواد معدنية وضوئية .

والواقع أن هذه النظرية من أكثر النظريات السابقة
قدرة على تفسير نشأة الحياة الاجتماعية والكشف عن طبيعتها .

ثانيا : مفهوم المجتمع وعناصره :

كلمة المجتمع مشتقة من الجمع أو الاجتماع ، ويراد بها
وجود جماعة من الناس تجمعهم روابط مادية ومعنوية ، بحيث
تكون لهذه الجماعة شخصية مميزة ، وقد يكون عنصر الدم أو القرابة
أو الأصل المشترك ، كما قد يكون العنصر الغالب هو المصالح
المادية المشتركة .

والواقع كلمة مجتمع نطلق الآن على مجموعة من الأفراد
يعيشون في منطقة متصلة الأجزاء ، ويتركبون في تقاليد ونظم
اجتماعية معينة ، وتكون لهم أهداف ومصالح مشتركة ، تجعلهم
يقومون بألوان مختلفة من التفكير والسلوك الذي يغلب عليه
الطابع التعاضدي ، أو أنه مجموعة من الأفراد في بيئة جغرافية
محددة ، لهم أهداف ومصالح مشتركة وتربطهم مجموعة من العلاقات
والروابط بالإضافة إلى اشتراكهم في مجموعة من القيم والمعتقدات
والأفكار والمعايير الثقافية .

وعلى ذلك فإن أي مجتمع لابد أن تتوافر فيه الشروط
والخصائص التالية :

- ١- جماعة بذاتها وليست جزءا من جماعة أخرى .
- ٢- له أرض أو إقليم محدد .

- ٣- له ثقافة مميزة يقبلها كل أو أغلب أفراد المجتمع .
- ٤- يكون لأفراد أهداف مشتركة .
- ٥- يوجد لدى أفراد احساس بالانتماء اليه .
- ٦- يتم تزويد بأفراد جدد عن طريق الانجاب ثم يتم تطبيعهم بعد ذلك اجتماعيا .
- ٧- يوجد في كل مجتمع نظام محدد من المكانات والأدوار الاجتماعية يعمل على تحقيق التوازن بين أفرادها ويضبط سلوكهم ووجهته .

المكانات الاجتماعية :

المكانة الاجتماعية هي المركز الذي يحتله أو يشغله الفرد في جماعة أو مجتمعه . والمكانات الاجتماعية من شأنها أن تعانق على التنظيم الاجتماعي وتحقق تماسك المجتمع ورفاهيته . وتتغير المكانات التي يشغلها الفرد تبعا لنموه أو تغيره أو تغير حالته الاجتماعية . والواقع أن الفرد يشغل بعض هذه المكانات عن طريق اختياره وجهوده الفردية ككونه طالبا أو صديقا أو عاملا أو مهندسا . ويشغل بعضها الآخر دون اختيار منه بسبب سنه أو جنسه ككونه طفلا أو رجلا أو ذكرا أو أنثى . وتعرف درجة اسهام المكانة الاجتماعية في تحقيق أهداف المجتمع بالوظيفة الاجتماعية للمكانة الاجتماعية . فالوظيفة الاجتماعية لمكانة المعلم هي تدريب الصغار على طريقة معيشة الكبار في المجتمع .

والجدير بالذكر أن الأفكار والمعتقدات السائدة بين أعضاء
مافلى المكانات الاجتماعية تشكل أو تمثل جزءاً من أيديولوجية
المجتمع وفلسفته .

الأدوار الاجتماعية :

الدور مجموعة الأعمال والاتجاهات التي يتوقعها أعضاء المجتمع
من شافلى المكانة الاجتماعية . فكل مكانة اجتماعية يرتبط بها طائفة
من الأعمال والاتجاهات يتوقعها أعضاء المجتمع من شافلى هذه المكانة
وؤلف مجموع هذه التوقعات ما يعرف بالدور الاجتماعى لهذه المكانة
ولا تقتصر التوقعات المرتبطة بالأدوار على مجرد أعمال . وإنما تمتد
لتشمل الدوافع والمعتقدات والمشاعر والاتجاهات والقيم . وقدور الطبيب
مثلاً لا يمثل فقط على توقعات خاصة بالفعل (كأن يسلك سلوكاً شريفاً)
وأنما يشتمل كذلك على توقعات خاصة بالاهداف والحاجات (كزيادة
معرفة وتسمية مهاراته كطبيب) وتوقعات خاصة بالمشاعر والاتجاهات
(كالالتزام بالحياد الانفعالى فى علاقته بمرضاة) وتوقعات خاصة
بالقيم (كتقديره للعلم باعتباره وسيلة لزيادة معرفته بالامراض وطرق
العلاج) وهكذا الحال مع سائر الأدوار الاجتماعية الاخرى . السبى
يضطلع بأدائها شافلى المكانات المختلفة كالمدرس والمهندس والزوج
والزوجه - وغير ذلك .

وسا لاشك فيه أن الأدوار الاجتماعية تيسر التفاعل الاجتماعى

وتقلل الصراع بين شافلي المكنات الاجتماعية ، فالطبيب يعرف ماذا يتوقع منه ، وإذا يتوقع من مرضاه ، والمرضى يعرف ماذا يتوقع منه ، وإذا يتوقع من طبيبه المعالج ومن ثم يمكن توجيه سلوك الانسداد وتنظيم حياتهم الاجتماعية من طريق معرفة التوقعات الخاصة بكل دور اجتماعي .

وما تجدر الاشارة اليه أن الادوار الاجتماعية تحدد السلوك المتوقع في مواقف تنظيمية ، وليس في جميع المواقف الممكنة الاخرى ، فإذا التقى أستاذ بطالب في الكافتيريا لأول مرة فإن مكانتي الأستاذ والطالب لا تحدد السلوك الذي ينبغي أن يصدره كل منهما نحو صاحبه ، وذلك لان التوقعات المرتبطة بدور الأستاذ والطالب قاصرة على موقف معين هو حجرة الدراسة ، ولا تمتد الى سائر المواقف الاخرى ، ومن ثم فإن مثل هذا الموقف يتميز بالغموض ، وتتم سلوك كل من الأستاذ والطالب بالحيرة والارتباك ولا يكون أحدهما متأكدا من نوع السلوك الذي ينبغي أن يصدره نحو صاحبه .

فالادوار الاجتماعية لا تحدد ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأستاذ والطالب في الكافتيريا ، فالمكانة التي يشغلها الأستاذ والطالب في الكافتيريا ليست هي المكانة في الفصل ، فالفرد يفعل عددا من المكنات ويصطلح بالمعديد من الادوار في وقت واحد ، والمكانة التي يشغلها الفرد في وقت تحدد طريقة معاملته ، فالأستاذ والطالب في مثلنا السابق مجرد زبائن يرتادون الكافتيريا ، وينبغي أن يعاملا باعتبارهما كذلك لأكثر ولا أقل .

ثالثا : العمليات الاساسية في الحياة الاجتماعية : (عمليات التفاعل الاجتماعي)

لا يعيش الافراد في المجتمع منعزلين متباعين ، ولكنهم يرتبطون بعلاقات وروابط لا حصر لها تنشأ من طبيعة اجتماعهم ، ومن تفاعل رغباتهم ، ومن احتكاك بعضهم ببعض الآخر ، والتفاعل هو أساس كل نظام اجتماعي . فعندما يتصل شخص بآخر ويتعامل معه فان سلوك كل منهما يتأثر ويتعدل بسلوك الآخر . وأخذ التفاعل الاجتماعي صور وأشكال متعددة تبعاً لأنواع العلاقات التي توجد بين أفراد المجتمع المتفاعلين أو الجماعات المتفاعلة وهذه الصور يطلق عليها العمليات الاجتماعية ، فالتفاعل الاجتماعي عبارة عن عمليات اجتماعية تقوم بين الافراد في المجتمع وتتطوى كل عملية اجتماعية على تقرير طائفة من العلاقات والروابط التي يخضع لها الافراد ، فالعملية الاجتماعية أوسع نطاقاً من العلاقة الاجتماعية ، بيد أن بعض المفكرين لا يفرقون بينهما من حيث أن العلاقات هي نتيجة مباشرة للتفاعلات أو العمليات الاجتماعية .

وقد صنف العمليات الاجتماعية بطرق متعددة ، فبعض هذه التصنيفات يشتمل على نوعين من هذه العمليات وهما التعاون والتعارض ، أو ما يسمى بالعمليات الجمعية *Associative Process* مثل التعاون والإخاء والحب والزواج وما إليها) والعمليات الفرقة والمنفكة (مثل الصراع

والكراهية والطلاق والحرب واليهما) كما أن البعض الآخر
مثل تصنيف فيزا V. Wiese يقسم العمليات الاجتماعية
الاساسية الى نماذج فرعية متعددة ، ولكن منذ أن قسم
بارك E. Park هذه العمليات الى أربع التنافس والصراع
والتوافق والتشمل ، صار هذا التقسيم مقبولا من كثر علماء
الاجتماع وأن أنشأوا التعاون كنوع خامس لها .

(١) التعاون : Cooperation

وهو من أهم عمليات التفاعل الاجتماعي ، فهو يتغلل
جميع أشكال الحياة الاجتماعية ، فالحياة الاجتماعية لا تقوم بدونه
لانه ضروري لها ، وهو يوجد في كل المواقف ماعدا تلك التي
يكون فيها صراع بين شخص وآخر ، فالانسان في حياته اليومية
يتعاون مع غيره ماعدا تلك التي يكون فيها صراع بين شخص وآخر
فالانسان في حياته اليومية يتعاون مع غيره لاشباع حاجاته -
وحاجات غيره ، كما أن كل مظاهر الحضارة التي نتمتع بها هي
نتيجة تعاون حيث تستحيل حياة دون هذا التعاون .
والتعاون يمكن تعريفه بأنه العمل المستمر والمشارك بين شخصين
أو أكثر لانجاز عمل أو تحقيق هدف مشترك ، والتعاون عملية
اجتماعية يرجع الفضل في ترويض الافراد عليها الى الامرة أولا
ثم البيئة الخارجية ، لان وحدة المصالح ووحدة الأهداف
تؤدي بالافراد الى التعاون لتحقيق المصلحة المشتركة والخير
المعظم .

هذه بعض علماء النفس إلى أن التعاون ^{لهم} أنه عملية اجتماعية ،
غير أنه يستجيب مع بعض الدافع الغريزية الكامنة في الطبائع الانسانية
فالنفس الانسانية تتطوى على الفرائز الغيرية بجانب انطوائها على
الفرائز الذاتية (الانانية) ، فالانسان - كما يرى آدم سميث -
وله أنه مبر بدافع المصلحة الشخصية ، غير أن النظام الطبيعي يوحى
إليه بتحقيق مصلحة الآخرين وهو بصدد تحقيق مصلحته ، فكان هناك
تعاوناً تلقائياً (طبيعياً) ينشأ بين الافراد من احتكاك مصالحهم
وتبادل منافعهم .

والتعاون بين الافراد كما يرى الخشاب قد يكون مباشراً يرمى
إلى تحقيق غرض ذاتي ، كان يؤدي المتعاونون عملاً واحداً وحققون
غرضاً مشتركاً . كان يتوفر جسع من العمال على رفع حمل من الثقال .
وقد يكون غير مباشر كان يؤدي كل واحد من المتعاونين عملاً خاصاً
يختلف عن عمل زميله ولكن هذه الاعمال الجزئية تتجه في مجموعها إلى
غرض واحد وتتركز نحو موضوع مشترك ، كما يتعاون البناء والنجار
والحداد في بناء منزل . فالبرغم من أن عمل كل منهم يختلف عن عمل
الآخر غير أن هذه الاعمال في مجموعها تتجه نحو التكامل ونحو وجوده
القصد .

والتعاون من حيث النطاق قد يكون مقصوراً على أفراد جماعة
أو مدرسة أو بيئة محلية ، وقد يتسع نطاقه فيشمل أقليماً وعدة
دول وأقاليم .

والواقع أن قوة الجماعة وسلامة بنيتها ودقة نظمها وأوضاعها يرتبط
بمبلغ تعاون أفرادها وتضامنهم على تحقيق المصالح العامة والخير
المشترك . لأن عدم التعاون أبلغ دليل على تشتت القوى وتفتت
الجهود ، وعدم وجود أهداف واضحة مرسومة وعدم تماثل مجهودات -
الأفراد وتكامل وحدة مجتمعهم .

٢- التنافس : Competition

هو كساح بين شخصين أو أكثر أو جماعتين أو أكثر من أجل
الحصول على هدف معين لا يمكن للجميع المشاركة فيه . فالتنافس يقوم
على قاعدة المصالح المتعارضة والمتضادة أو على قاعدة الرغبة في تحقيق
المصالح المتشابهة بمساعدة نفس الوسائل التي يستخدمها الآخرون
في إشباع احتياجاتهم وتحقيق مصالحهم الخاصة
فالتنافس يمكن تحديد ما كرفيات متضاربة للحصول على أهداف
أو تحقيق أهداف موجودة ، إلا أنها غير متوفرة بالكم الكافي بالنسبة
للطرفين .

والتنافس عملية اجتماعية تنشئة للقوى والامكانيات الانسانية مادام
في الحدود المعقولة وفي صورته الانشائية والابجابية ، أما اذا خرج عن
حدوده انقلب الى صراع وأصبح تنافسا هداما .

ولكى يؤدي التنافس وظيفته الاجتماعية يجب أن يكون بين قوتين
متعادلتين ، لأن عدم تكافؤ المتنافسين يؤدي إلى انتصار الأقوى

في ميدان المنافسة وانهازام الطرف الضعيف ، وهذه الهزيمة تقلل من قوته وتفض على روحه المعنوية ، فيخسر المجتمع بذلك مضموا نافعاً ذهب ضحية المنافسة غير المشروعة ، وقد ينقلب التنافس الى صراع خطير يستتبع فيه المتنافسون كل ألوان الخديعة والفسق والتكسر للمبادئ الانسانية .

والمنافسة ليس من الضروري أن تتخذ شكل المنافسة الاقتصادية أو المنافسة على كسب العيش ، ولكنها تتناول جميع مظاهر النشاط الانساني ، فنجد على أشده للحصول على المراتب والقوة والجاه والمركز الاجتماعي والخدمات العامة والصيت والسمعة ، وما الى ذلك من المطالب الاجتماعية التي لا يتناسب فيها العرض مع الطلب ، فالتنافس يمكن أن يوجد مثلاً بين الطلاب في عملية التحصيل الدراسي من أجل الحصول على أعلى الدرجات مثلاً . وهذه المنافسة غير مرتبطة بأشياء مادية وانما هي على المنافسين .

وقد يكون الافراد أو الجماعات على وهي بعملية التنافس بينهم ، وقد لا يكونون على وهي بذلك ، بل قد تكون المنافسة بين طرفين لا يعرف أحدهما الآخر ، كالتنافس حول وظيفة معينة أو على مركز أعلى في عمل معين مثلاً ، وهذه النوعيات من عمليات التنافس اللاشخصي يمكن أن تظهر في جميع عمليات الحياة الاجتماعية .

وإذا كان التنافس كثيراً ما يترك وراءه الخصومة والمداة ، ومؤدى الى انتشار الاتجاهات المنفرة مثل الحسد والكراهية والكبت ،

فانه في الوقت نفسه يعد من أهم المعطيات التي تدفع بالمجتمع الى التطور والتقدم ، فان كان التعاون يساعد على انجاز الاعمال فان التنافس يمكن أن يحقق ذلك بصورة أفضل .

وبما نجد الإشارة اليه أن الوضع الثقافي للمجتمع هو الذي يحدد اتجاه التعاون والتنافس ولما كانت المجتمعات مختلفة في مبلغ ثقافتها ، فإنها تختلف كذلك في مظاهر نشاطها التعاوني والتنافسي .
فيما نجد أن التنافس على جمع الثروات مطلب أساسي في السدول الرأسمالية ، نجد غير مشروع في الدول الاشتراكية والشيوعية ولا يوفق مع أوضاعها الاجتماعية ، فالمجتمع هو الذي يدفع بأفراد ، الى التعاون والتنافس وفقا للأهداف والاتجاهات التي يصطلح عليها .

٣- الصراع : *Conflict*

الصراع يشير الى نوع خفيف من التنافس ، أو المظهر المتطرف للتنافس الحرة ، وهو في أقصى صورة عبارة عن العملية التي من طريقها تحاول جماعة أن تدمر ، أو على الأقل أن تقلل من مركز جماعة أخرى . فالصراع هو العملية الاجتماعية التي يرفض من خلالها كل من الفرد أو الجماعة في تحقيق أهدافه الخاصة (اشباع احتياجاته أو تحقيق مصالحه) عن طريق أبعاد أو تعطيم أو إخضاع الفرد الآخر أو الجماعة الأخرى التي تطمح أو ترغب في تحقيق نفس الأهداف المتشابهة والمتشابهة ، والصراع يمكن أن ينشأ بين الجماعات عندما

تتربى في تحقيق أهداف مختلفة عن طريق استخدام نفس الوسائل والأدوات .

والمجتمع لا يخلو من الصراع طالما توجد أهداف وأغراض يسعى إلى تحقيقها أكثر من شخص للحصول عليها ولا يمكن انتمائها بنفسه الطفولة يبدأ الصراع للحصول على اللعب المختلفة ، كما أن الصراع يوجد بين الدول والنظم الاجتماعية المختلفة ، كما الاضطرابات والكوارث والحروب ما هي الا مظهرا من مظاهر الصراع . والصراع قد يكون بصفة مباشرة ووجهها لوجه ، كما يحدث عندما يعتدى الافراد بعضهم على بعض اعتداء صريح يترتب عليه أذى بليغ يقصد الحصول على غرض معين ، أو منع الغير من تحقيق غاية معينة ، وقد يكون الصراع غير مباشر ، ويبدأ حينما يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة ، وهو يعلم أن ذلك لن يتم الا بالحيلولة دون تحقيق مصالح الآخرين ، وقد ينموني الخفاء ويتخذ مظاهر غير مشروعة كالقتل أو الاغتصاب وجلبك الدسائس والمؤامرات .

وقد يكون للصراع نتائج ايجابية الا أنه يكون في أغلب الأحيان مدمرا ومعقدا للمفاصل فصراع القيم داخل الانسان يسبب له كثيرا من الاضطرابات العقلية والانفعالية ، وأن من نتائج الصراع بين الدول والمجتمعات هو الحروب ، وما ينتج عنها من ضياع الأرواح والأموال ، ولذلك تسعى الهيئات الدولية كالأمم المتحدة إلى حل المنازعات والصراعات قبل أن يشتد خطرها وتصبح قوة مدمرة .

وإذا كان الصراع يقيم في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية فسي
الاقتصاد والسياسة والمعايير الأخلاقية والفنية بين الطبقات ، فانه
يوجد أيضا بين الأفراد والتلاميذ داخل المؤسسات التعليمية
وعلى المعلم أن يخفف من حد الصراع بين تلاميذه .

٤- التوافق (التوفيق) : Accommodation

كلمة التوافق تستخدم لتشير الى الحلول السلمية أو الاتفاقات
التي يلجأ اليها الناس لينخلصوا من الإرهاق والتوتر الذي ينجم من
التنافس والصراع ، وهي أن لم تقض على الصراع بين الأفراد والجماعات
فانها تعمل على توفير نوع من الاستقرار في المجتمع .

والصور التي يلجأ اليها الناس ليتوافقوا مع ظروف الحياة هي
المهادنة Truce أو التوفيق Compromise
والتحكيم Arbitration والتلويح Toleration . فالمهادنة
هي ببساطة اتفاق للكف عن الصراع الدائم على الرغم من عدم حل
المشاكل موضع الخلاف ، أما التوفيق فهو عبارة عن ترتيب معين
يتنازل فيه أحد الطرفين عن بعض مطالبه مقابل موافقة الطرف الآخر
عن التنازل عن بعض مطالبه أيضا ، وفي الوقت نفسه يحدث التسليم
بمطالب الطرفين نتيجة لهذا التوفيق ، أما التحكيم فنوع من التوفيق
ولكن ربما كان له طابع رسمي ، ولذلك فالتحكيم عبارة عن قبول الطرفين
المتنازعين حكم طرف ثالثي موضع الصراع سواء كان وديا تلقائيا ،
أو كان نظاميا أي يخضع لاجراءات معينة تقوم به هيئة منظمه ، أو قد

يكون ذا طابع اجباري ، أما التسامح فهو نوع من التوافق حيث
تقرر الاطراف المتنازعة أن يتقوا عن الاستمرار في النزاع دون محاولة
من أى طرق للتغلب أو تعديل أو قبول أى نمط من أنماط سلوك
الجماعات الاخرى التى بدأت بالعدوان أول الامر .

والواقع أن المجتمعات المختلفة ذات الانماط الثقافية المتمايزة
تختلف من حيث أخذها بأنماط التوافق ، فبعضها يميل الى السير
في النزاع حتى آخر حدوده ، وبعضها الاخر يميل الى الوقوف موقف
الوسط ، كما أن هناك مجتمعات أخرى تميل الى التسلمح والسلام ،
ولا يقصر الاختلاف في التوافق على الجماعات بل يمتد الى الفئات
المختلفة في المجتمع ، فالتوافق في المجتمع الحضري يختلف عن
التوافق في المجتمع الريفي ، كما أن التوافق عند بعض أنظم السكان
يختلف عن التوافق عند اقسام أخرى .

• التمثيل Assimilation

هو تلك العملية الاجتماعية التى يتم عن طريقها تجميع الافراد
والجماعات (من بيئات مختلفة) حول نفس العواطف والقيم والاهداف
هذا التمثيل أو الاحتواء قد يكون بيولوجيا عن طريق تغيير بعض
الصفات الجسمية الاصلية عن طريق الزواج . أو احتواء وتمثيل ثقافى
عن طريق التكيف مع أنماط الثقافه السائدة ، فشلا عن طريق هذه
العملية يمكن أن نقول على السورى والمصريين والجزائري والعراقيين
بأنه مصري .

فالتشيل أو الاحتواء هو النتيجة التي تنتهي إليها عملية الصراع والتوافق ومقتضى هذه العملية تتلاقى الاختلافات وتتوحد مواقف الأفراد ، وتتحقق وحدتهم . فالتشيل يغير إلى عملية التكيف المتبادل ، التي من خلالها تقلل الجماعات المختلفة ثقافتها والتدرج ، اختلافاتها إلى الحد الذي لا يصبح معه هذه الاختلافات ذات أهمية اجتماعية أو ملحوظة .

والتشيل يبدو واضحاً في المظاهر الثقافية ، فالمهاجرون إلى أمريكا مثلاً يصادفون مشقة بالذمة في تكيفهم مع البيئة الثقافية وهمعرون بعض من الصراع بين تراثهم الثقافي وبين التراث الثقافي الأمريكي ولكن تحت تأثير ظروف البيئة والظروف الاجتماعية التي تدفع بهم إلى الاختلاط والامتزاج ينطمع هؤلاء المهاجرين بالتدرج أن يتشيلوا الثقافة الأمريكية ومظاهرها ويصبحوا أمريكيين .

كذلك التلميذ الذي يهين في القرية في ظل ثقافته معينة ثم يأتي إلى المدينة في المدرسة أو الجامعة فيجد بعض الانساق الثقافية الغربية عليه ، إلا أنه مع مرور الوقت يتشيل هذه الثقافة الجديدة ويمتزج كما لو كان أحد أفراد البيئة الثقافية الجديدة .

رابعاً : النظم الاجتماعية وعلاقة التربية بها :

النظام الاجتماعي يعرف بأنه مجموعة القواعد والأنماط العامة التي تنشأ نتيجة لاجتماع الأفراد وتبادل الأفكار فيما بينهم ، والتي

تسهم في اثبات وتحقيق حاجاتهم الضرورية وأهدافهم المشتركة ،
ولا تلبث أن تستقر في بنية المجتمع وتركيبه ، وتحقق لها نوع من
الاستقرار والثبات النسبي . وذلك مثل النظام الاسرى (الزواج
والطلاق) والنظم الاقتصادية البيع والشراء والهبة ، والارث ،
والملكية) والنظم السياسية (القيادة ، العلاقة بين الحاكم
والمحكومين) والنظم التشريعية والقضائية والدينية - وغيرها .

وللنظم الاجتماعية خصائص ومميزات منها :

- ١- موضوعية النظام الاجتماعي وشيئيته وجوده في الكيان الجمعي .
- ٢- عمومية النظم الاجتماعية ودوامها ، فأى قاعدة اجتماعية لا تصبح
نظاما الا بعد أن يمارسها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة
وتتضمن هذه الممارسة اعترافهم بها ، وانقادهم عليها .
- ٣- جبرية النظم الاجتماعية ، فهي تمارس ضغوطا على الأفراد
ولا يستطيع هؤلاء الخروج عن المصطلحات التي يوسمها النظام
الاجتماعي ، وعليهم أن يتصرفوا في حدود الاطار والنسق
الاجتماعي المصطلح عليه ومن يحاول الخروج عن نطاق هذا النسق
فهو لا محالة عرضة لقواعد الضبط الاجتماعي .
- ٤- نسبية النظم الاجتماعية ، فهي ليست واحدة ولكنها تختلف
 باختلاف المجتمعات وتختلف ايضا في وظائفها باختلاف النماذج
الاجتماعية .
- ٥- هدفية النظم الاجتماعية ، فلكل نظام هدف محدد أو مجموعة
من الاهداف المحددة والواضحة يسعى الى تحقيقها ، الا أنه

قد يتعارض هذا الهدف بمرور الزمن مع الوظيفة التي يضطلع النظام بها ، كما قد يحدث أن تتغير ظروف المجتمع وتتنشئ الوظيفة التي من أجلها نشأ هذا النظام ، ومع هذا يبقى النظام قائما ، لأنه استحدث لنفسه وظيفة أخرى ، وتاريخ التربية في القرن العشرين شاهد على أن النظام التربوي في بعض المجتمعات قد خرج عن وظيفته الأساسية لخدم أهداف النظم السياسية القائمة كما حدث في ألمانيا النازية .

٦- ترابط النظم الاجتماعية وساندها وتكاملها ، وذلك لأنها تتبع من طبيعة واحدة ، وهي الطبيعة الاجتماعية ، وتهدف إلى تحقيق غايات بعيدة واحدة ، وهي تأمين المجتمع وسلامته وسلامة أفراد ، والحصول على مقوماته وكيانه . فالنظم ترتبط ببعضها البعض في نسق موحد ، ويميل كل نظام إلى مساندة النظم الأخرى ، فالنظام الأسرى مرتبط بالنظام التربوي والنظامان يساندان صنعائنا مع النظام الاقتصادي . والكل يرتبط ويتكامل مع النظام السياسي وهكذا .

٧- نخضع النظم الاجتماعية في تركيبها ووظائفها لعمليات الحراك الاجتماعي (شأن البناء الطبقي) وديناميات التطور والتغير الاجتماعي .

٨- أن النظم الاجتماعية في قيامها بوظائفها تعتمد على ما يسمى بالمؤسسات الاجتماعية فمثلا جمعيات الأحرار والبر ، هيئات

الوعظ وإقامة الشعائر ، ودور العبادة (مساجد وكنائس
وأديرة ، وغيرها) كلها آلات وأجهزة ومؤسسات بفضلها
يُنشَر النظام الديني وظائفه ، كذلك المدارس على مختلف
المستويات والجامعات والمكتبات ودور النشر ووسائل الاعلام
وغیرها عبارة عن مؤسسات وأجهزة تخدم أغراض النظام
التعليمية والترفيهية .

أشكال وأنماط النظم الاجتماعية :

النظم الاجتماعية كثيرة ومتعددة ، ولذلك يمكن أن نميز فيها
بين الأشكال الآتية :

١- نظم تلقائية ونظم مقننة :

فالنظم التلقائية تنشأ دون قصد نتيجة الاستجابة للقيم
الخلقية السائدة كنظم الزواج والدين ، أما الثانية فتنشأ
عن قصد لتحقيق أهداف معينة بعد تنظيم واع كنظام التعليم
مثلاً .

٢- نظم أساسية وأخرى مساعدة أو فرعية :

في المجتمع كنظام الدولة والملكية الفردية ^{حيث لا يمكن} أن تستقيم أمور المجتمع
بدونها ، أما الثانية فأهميتها بالنسبة للمجتمع أقل كنظم
الترويح والترفيه مثلاً ، وحده التمييز بين النظم الأساسية
والفرعية هو النمط الثقافي السائد والتي هي جزء منه ، فما قد

يكون أساسيا ضروريا في ثقافة ما قد لا يكون كذلك في ثقافة أخرى - وهكذا .

٣- نظم عامة الانتشار وأخرى محدودة الانتشار :

والفصل في ذلك هو مدى انتشار كل منها بين أفراد المجتمع فالدين في أغلب المجتمعات نظام واسع لارتفاع نسبة الأفراد التي تتسك بهذا النظام ، والجوالة من ناحية أخرى نظام محدود الانتشار حيث لا يدخل فيه سوى أعداد ضئيلة نسبيا من أعضاء المجتمع .

بالإضافة إلى التسميات السابقة يمكن أن نقسم النظم الاجتماعية على أساس المهام الجوهرية التي تؤديها هذه النظم إلى :

(١) نظم سياسية :

وهي النظم المرتبطة بإقامة السلطة وتدعيمها وكيفية تنفيذ مبادئها وخططها . والنظم السياسية عبارة عن الحكومة والبرلمان والشرطة والأحزاب السياسية .

(٢) نظم اقتصادية :

ويدخل في إطارها جميع النظم المرتبطة بالانتاج وتوزيع الخيرات والخدمات . وتنظيم التعامل النقدي ، وتنظيم تقسيم العمل وما إلى ذلك .

٣- نظم اجتماعية أو سيولوجية :

بالمعنى النقي للكلمة لان النظم الاجتماعية بمعناها الواسع تشمل جميع النظم الاجتماعية السابقة وغيرها ، أما ما نقصده هنا فهو النظم السيولوجية ونعنى بها كل من يشكل اتحادا أو جماعات تطورية أو مجتمعات محلية ، أو نوادي أو جماعات صداقة أو في النهاية نظم تراقب سلوك الجماعة أو النظم الطقسية ، كما سماها هيربرت سبنو . وهذه النظم تنظم الاتصالات البشرية اليومية وتساعد على التفاهم المتبادل وضمان السير المنتظم للحياة اليومية . من هذه النظم النظام الامرى نظم الزواج - نظم التحية والمجاملات - وغيرها .

٤- النظم الدينية :

وهي النظم التي تنظم علاقة الانسان بالقوى العليا أى القوى غير المحسوسة والمؤثرة خارج الملاحظة الامبيريقية للانسان أو النظم المتعلقة بعلاقة الانسان بالاشياء والقوى المقدسة .

٥- نظم ثقافية وتربوية :

وهي النظم المقامه من أجل تدعيم الثقافه وتطويرها ولتربية الاجيال الجديدة الى جانب نقلها للقيم الثقافية للمجتمع من جيل الى آخر ، ونعنى الى النظم نظام النمو كنظام تربوى والمدارس والجامعات وما الى ذلك .

والواقع أن هذا التصنيف ليس هو الوحيد أو الجامع المانع خاصة في المجتمعات الحديثة حيث تتكاثر النظم نتيجة لتعاظم ألوان التعامل الاجتماعي وتعدد الاحتياجات الاجتماعية ، ولكن أهم ما يميز هذا التصنيف أن يتضمن النظم الرئيسية التي تظهر في جميع أنماط الحضارات والمجتمعات البشرية لتنظيم وظائفها الاجتماعية ، وهي أيضا تشمل النظم الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي في مصر .
(انظر شكل (١))

بنية النظام الاجتماعي وتركيبه :

الواقع أن تحليل أى نظام اجتماعي من النظم الأصلية تحليلًا بناءيًا ينطوي على عدة عناصر هي :

- ١- القوى البشرية المنفذة للنظام (أعضاء النظام أو العنصر البشري)
- ٢- الأجهزة والمعدات التي يوظفها يؤدي الأعضاء وظائفهم وهي ما تسمى بالعنصر المادي .
- ٣- التنظيمات والطرق والكيفيات ، وسجريات العمل وشئون الإدارة ، وهي ما تسمى بقواعد النظام .
- ٤- مجموعة القيم والمواثيق ، وما ينطوي عليه النظام من عادات وتقاليد مرمية وطقوس واحتفالات متواضعة عليها .
- ٥- وظائف النظام والاهتمامات التي يثيرها النظام الاجتماعي في مصادر أفراد المجتمع ، ثم الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها .

لوضع الجوانب الوظيفية والبنائية للنظم الاجتماعية الكبرى :

النظام	الوظيفة	الادوار الرئيسية	السمات التمييزية	السمات الرمزية
الامرى	انجاب الاطفال	الاب - ام - الطفل	المنزل - الاتك	الخاتم - خجل الزواج - الارادة - الرفيه
الاقتصادى	تقديم الغذاء والمساكن والملبس	صاحب العمل - الموظف - المعامل - المستهلك والمنتج	الصنع - المكتب - المخزن	الثقة - الشعار - العلامة التجارية
السياسى	تنفيذ القوانين تسيير امور المجتمع	الحاكم والمحكوم	الابنية العامة الاعمال الشعبية	العلم - القواعد الدستورية - الترخيص

النظام	الموظيفة	الادوار الرئيسية	المساحات الفيزيائية	المساحات الرمزية
الديني	تنمية الاتجاهات التعاونية حسن معاملة الآخرين والاحسن .	رجل الدين التابع أو المؤمن	الجامع - الكنيسة - الدير	القرآن - الهلال - الكعبة - الصليب - الانجيل
التربوي	اعداد المواطنين القادرين على المساهمة في بناء المجتمع	المعلم - التلميذ - الناظر - الاداري - العمال	المدرسة - الجامعة - المؤسسات التربوية غير الرسمية	الكتب - الوسائل التعليمية - الشهادات

نمثلا اذا حلقنا النظام الدينى ، نجد أعضاء النظام ممثلين
 فى الهيئات والجماعات الدينية ، ونجد العناصر المادية ممثلة فى
 دور العبادة ، ونجد التنظيمات والاوامر والروتين المنبع فى المكيف
 على المبادء أو تأديبة الطقوس الدينية والشمائر ، ونجد مجموعة
 القيم ممثلة فى النصوص الدينية والوصايا والحكم والعقائد والشرح ،
 ونستشعر أخيرا فى نفوسنا الوظيفية الحق التى يؤدى بها النظام
 كالولاء للرموز القدسة واشباع النفس بالطهانة والراحة الذهنية
 والنصيحة عند الاتجاه الى هذه الاماكن المقدسة .

التربية كنظام اجتماعى :

التربية نوع من النشاط يحدث فى المجتمع وتتوقف غايته ومائلة
 على طبيعة المجتمع الذى توجد فيه ، واذ كنا قد تحدثنا عن
 عناصر أى نظام اجتماعى فاننا نستطيع أن نتبين هذه العناصر فى
 البناء التعليمى والتربوى ، فالعنصر البشرى يمثل فى المعلمين
 والاداريين والطلاب والعمال ، أما العنصر المادى فيتمثل فى
 الادراج والوسائل التعليمية والمكاتب والاوراق والكتب والمعامل
 وأدوات النشاط الرياضى والفنى والاجتماعى . . . الخ .

أما قواعد النظام فانها تتمثل فى مجموعة لقواعد التى تنظم
 ادارة المدرسة أو المنطقة أو الديوان العام لوزارة التربية والتعليم
 والعلاقة ما بين هذه الادارات وأعمال الامتحانات والتنظم المالية
 ووضع الكتب المدرسية ومايجرى مجرى هذه الاعمال .

وتتمثل القيم والمعاداة والتقاليد فيما هو قائم أو ما ينبغي أن يكون من حيث معاملة الطالب للاستاذ ومعاملة الاستاذ للطلاب والعلاقة بين المدرس والبيئة وآداب مهنة التدريس .

أما الوظائف والأغراض فهي تلك الأهداف التي يراود من النظام التعليمي أن يحققها في إطار المجتمع وفلسفته والتي يمكن تلخيصها في أعداد نوع من الشبطين المتكاملين على الملحة في بناء المجتمع بأقصى قدر ممكن من الكفاءة الشخصية والاجتماعية .

وما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان لكل نظام وظائفه التي يرمى تحقيقها ، وإذا كان التطور الاجتماعي وتعدد مناسط الحياة يمكن أن يؤدي إلى تعدد النظم الاجتماعية وازدياد وظائفها بالتالي ، فإن النظام التعليمي ينطبق عليه مثل هذه الخاصية فوظيفة المدرسة - باعتبارها جزءا من النظام التعليمي - قد تطورت حيث كانت تقتصر على مجرد تلقين الطلاب لمعلومات معينة ، إلى بذل جهود متعددة في سبيل بناء شخصية هؤلاء الطلاب بجوانبها المختلفة من اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وقيمية .

علاقة التربية بالنظم الاجتماعية الأخرى :

اتضح مما سبق أن النظم الاجتماعية ، ترتبط ببعضها البعض في نسق موحد ، ويعمل كل نظام إلى مساعدة النظم الأخرى ، فكل نظام اجتماعي يتصل ويتأثر وتأثرا عضويا بغيره من النظم الأخرى وذلك أن حياة المجتمع ونشاطه تدور وتوجه بتنظيمات اقتصادية واجتماعية

وسياسية وثقافية ، وهي التنظيمات التي تمثل نسج الثقافة في مجتمع
من المجتمعات .

والتنظيمات التربوية مثل غيرها من التنظيمات تترايط في هذا
النمط المعقد الذي يكون الحياة الاجتماعية ككل في أي مجتمع ، وعلاقة
التربية بالنظم الاجتماعية الأخرى كثيرة ~~وسنذكر نظراً لتعدد النظم~~
وتشابكها وتفاعلها بعضها مع بعض ، وهي علاقة تفاعل مستمر دائم
باستمرار المجتمع وقائه ، فقد تقوم التربية بدور المؤثر الفاعل ،
أو قد تقوم بدور التأثير أو الفاعل به أو التابع ، كما أن دورها
قد يكون مكملاً أو مشاركاً لبعض النظم الأخرى .

فالتربية كنظام اجتماعي ترتبط بغيرها من النظم لتكون جزءاً
من التركيب الثقافي العام ، فتعطي هذه النظم كما تأخذ منها ،
وسوف نوجز فيما يلي العلاقة العضوية بين التربية كنظام اجتماعي
وأهم النظم الاجتماعية فيما يلي (فيما يرى محمد الهادي غيفسي
وأخرون) .

علاقة النظام التربوي بالنظام الاقتصادي :

تتمثل العلاقة بين التربية والنظام الاقتصادي ، في كونها المييل
إلى تدريب القوى البشرية التي هي دعامة الاقتصاد ، وفي كونها
مصدر المعرفة والعلم الذي هو أداة الاقتصاد في تطوره ونموه ، فقد
اقترن نمو المعرفة - المعرفة العلمية التكنولوجية والمعرفة الاجتماعية

والسلوكية على حد سواء - بنمو في تطبيقها على الانتاج والادارة
والخدمات المختلفة ، وتزايد الاتجاه نحو التخصص في العمل
وتقسيمه ، كما زاد نمو التنوع في المهن العقلية والعملية منهجية
تطبيق المعرفة المتخصصة على الشئون العملية للانسان ، وتمثل
هذه المهن في الطب مثلا وفي القانون وفي الهندسة ، وفي المحاسبة
وفي غيرها من المهن التي تعتمد على الفكر والمهارة ، وتقدر أعداد
المهن في المجتمعات المصرية بـ
التي تحتاج الى مؤهلات يحصل عليها الانسان عن طريق اجتياز
امتحانات تحريرية بنحو مائتي مهنة ، بل أن هنالك عدد كبير من
المهن التي تشتد الحاجة فيها والى الترقى في علمها الى درجات
عليه . ويغزى كل هذا بالنسبة للتربية واضح حيث تنضج العلاقة
بين متطلبات هذه المهن واتقان الانسان لها وبين التعليم باعتباره
أداة هذا الانسلاخ في الحصول على المؤهلات التي تكشف عن مدى
ما حققه من معارف ومهارات ، وتنضج هذه العلاقة كذلك على ضوء
هذه الأعداد المتزايدة من الطلاب الذين ينتظمون في الكلية
والمعاهد أو في مراكز التدريب المهني أو الذين ينتظمون في البرامج
التدريبية . فالنمو والمعرفة وحاجة الميادين الاقتصادية الى
مهارات متجددة ، يلقى على التعليم مطالب مستمرة ومتزايدة ، فالتقدم
السريع في الاكتشافات على سبيل المثال قد جعل من الصعب على
المهندس أن يكتسب المعرفة الضرورية المرتبطة بها عن طريق دراسات
يقوم بها بعض الوقت . وفلا عن ذلك فإن زيادة الطلب على القوى
البشرية المؤهلة والمدرسة قد زاد عما يوجد في الميادين المختلفة

ومن ثم فان وسائل اعداد هذه الفترة البشرية تخضع بصورتها التقليدية الى ضغط كبير أمام هذه التغيرات الحاصلة في الميادين الاقتصادية ثم أن تأثير النظام الاقتصادي على التعليم لم يؤد فقط الى ظهور مآهد جديدة للتعليم الفني وانما كان له أيضا التأثير على بنىة ومحتوى التعليم الثانوى بصفة عامة فلا شك أن المدرسة الثانوية الأكاديمية تتعرض الان بعد تاريخ طويل احتفظ لها بصفاتها النظرية الى تغيرات عميقة ، فهي من ناحية لم تعد تقتصر على الطبقة الاجتماعية السنية وانما كان عليها أن تتغير لتقبل مطلب الجماهير فتتسع لهم ولابنائهم من ناحية أخرى كان عليها أن تغير من محتواها لتسهم في تنمية الثقافة العامة لدى الجماهير ولتواجه التغيرات والمطالب الاقتصادية من ناحية أخرى .

علاقة التربية بالنظام السياسى :

ولا بد للتعليم أن يؤثر ويتأثر بالنظام السياسى في المجتمع تأثيرة وتأثيره في غيره من النظم . ومن الادلة على ذلك أن الدولة في مجتمعنا تحملت مسئولية تقرير تكافؤ الفرص ، ومن ثم استخدمت سلطتها السياسية في تخصيص الموارد اللازمة لذلك ، وفي تقييد حق التعليم للجميع . وتعتبر القوانين التعليمية في هذا الشأن أمثلة لتدخل الدولة في شئون التعليم وخاصة في توفير هذه الانواع المختلفة من المدارس ومن البرامج التعليمية لتواجه مطالب الافراد وحاجات المجتمع . ومن ثم فان النظام السياسى يستجيب للمطالب الشعبية

وللتغيرات الاجتماعية بما في ذلك الطلب الخاص بمدى التعليم
الالتزام وتنظيم البرامج للتعليم المستند على أساس هذه الأنواع
من التعليم من أجل تحقيق الحراك الاجتماعي للأفراد ، فضلاً
عن دور الدولة في تحقيق تكافؤ الفرص وتوفير امکانات اللازمة لذلك
فإنها تسعى إلى منح النظم التعليمية حرية الحركة عن طريق ما يسمى
باللامركزية ، فأمام تزايد عدد السكان وتزايد المطالب على التعليم
والتوسع فيه من أجل ذلك ، وأمام الحاجة إلى إدارة عصرية إيجابية
تتمكن من توفير الخدمة التعليمية وتوصيلها إلى كل موقع اجتماعي ،
فإن الدولة تسعى إلى إدارة تعليمية يتحقق للتعليم بها حرية الحركة
والفاعلية .

ولاشك أن العلاقة بين السلطة المركزية ممثلة في وزارة التربية
والتعليم وبين سلطات التعليم المحلية ، ومدى ما يقوم بينها من
علاقات إنما يتوقف على الظروف والتحديات الجديدة التي تحيط
بمجتمعنا ، فالأخذ بالاتجاهين يفرضه الآن - كما بيقت الإشارة -
تطورات اجتماعية وسياسية تستد إلى الأخذ بالديمقراطية ، وإبراز
حق الجماهير في المشاركة في اتخاذ القرارات ، وما قد ينشأ من
مشكلات في هذا المجال لا ينفصل عن عوامل تاريخية واجتماعية تأثرت
بها الإدارة في مجتمعنا ، ومن ذلك فإن التاريخ الطويل الذي
تمتع به المركزية له أثر كبير في شخصية المواطن وهي نظرتة إلى
السلطة . ثم أن تركيز السلطة في مكان واحد قد أضعف المراكز
المحيطة به مدة طويلة ، وهكذا فإن مشكلات التعليم من ناحية والعمل
على تطهيره من ناحية أخرى لا تنفصل عن أدراك العلاقة بين التعليم
والتطورات السياسية .

علاقة التربية بالنظام الاجتماعي :

النظام الاجتماعي يمثل فيما يتخذه المجتمع من ترتيب وتنظيم لأفراد
في صور جماعات وطوائف طبقية بحيث يعبر هذا الترتيب والتنظيم
عن نوع العلاقات والمعاملات بين الأفراد والجماعات والطبقات كما
يقوم على النظر إلى تنظيم عمليات انتظام الفرد إلى الجماعة والولاء لها ،
وعمليات انتظام الجماعات والطبقات إلى المجتمع ومدى تماسكها وقهرها
أو تخلخلها وتباعد ها . وفي النظام الاجتماعي تتحدد مكانة الفرد
ونفوذ ه بين غيره من الأفراد ، كما يمكن النظر إلى العمليات الاجتماعية
تعاون أو تناقض ومن تباعد أو تقارب بين الأفراد والطبقات . وترتبط
التربية بالنظام الاجتماعي ورموزه بصورة عضوية فهي تعبر عن البنية
الاجتماعية وعن العوامل المختلفة التي تؤثر في تطورها من مرحلة إلى
أخرى ، ومن بيئة إلى أخرى فمن المعروف على سبيل المثال أن نظام
التعليم في مجتمعنا كان يعكس قبل الثورة ثقافتين : ثقافة مدنيّة
علمانيّة يقوم عليها نظام التعليم الرسمي المدني ، وثقافة دينيّة يقسم
عليها نظام التعليم الديني . ومن ناحية أخرى كان التعليم يعبر عن
الاختلاف الواضح بين الريف والحضر حيث كان التعليم الأولي يسود
الريف ، وحيث كان التعليم الابتدائي المفتوح يسود الحضر . ومن
ناحية ثالثة كان لابد أن يؤدي التعليم إلى فروق في القوميين
طبقتين ، طبقة الفلاحين والمطال من ناحية والطبقة الوسطى وغيرها
من ناحية أخرى . وقد تضمن هذا الوضع التعليم بما ينطوي عليه من
أوضاع اجتماعية تطبيقية بشأن علاقة التعليم بالنظام الاقتصادي .

فقد ركز نظام التعليم على جانب اعداد المسئولين عن انتاج
الخدمات وأقل الى حد كبير جانب انتاج السلع ومعالجة أخرى اهتم
كما يقولون في العبارة الشائعة باعداد الموظفين . وكان للفكر
السياسية التي تعرضت لها مصر في تلك الفترة أثرها في إعطاء
العناية لهذا الجانب . فقد كان جانب انتاج السلع يسيطر عليه
القنيون الاجانب ورؤوس الاموال الاجنبية ثم أن نظام التعليم الحديث
ارتبط منذ بداية تكوينه بتكوين الطبقة الوسطى . وكان وسيلة من
وسائل تربية أبناء هذه الطبقة . في حين انصرفت بقية الشعب عن هذا
التعليم حيث اعتبر الكثير من الاباء المدرسة وسيلة لا تؤدي الى انتاج
أو عمل مفيد . بينما نظر القائلون على التعليم الى وسائل الانتاج
والعمل على أنها أقل قيمة وهكذا رأت الطبقة الوسطى أن مجال
الخدمات ومجال العمل المحترم انما يمكن الوصول اليه عن طريق المدرسة
وركزت المدرسة رسالتها على هذا الجانب وخلصت مجالها عن أمور
الحياة اليومية ومن وسائل الانتاج . وتشير احصائية ترجع الى سنة
١٩٤٣ الى أن ٥٠ % من تلاميذ المدارس كانوا من أبناء الموظفين .
في حين أن نسبة الموظفين الى عدد السكان كانت لا تتجاوز ٤ % .
ومعنى هذا أن التعليم كان يعبر في فلسفته وأهدافه عن غاهايم
وتصورات الطبقة الوسطى . وقد أخذت هذه الصورة تتغير عندما بدأ
النظام الاجتماعي يتعرض لتغيرات متعددة بعد الثورة . فلاحظ أن
الهدف الاساسي من قانون اصلاح الزراعة على سبيل المثال لم يكن
زيادة الانتاج الزراعي . وانما كان غرضه الجوهرى اجتماعى للتقريب
بين الطبقات وتخليك المعدمين وأشعارهم بروح الانتاج الى المجتمع
ومن ثم كان لا بد أن يتركز كل هذا على التعليم أى على فلسفته ونظامه .

مراجع الفصل الأول

- ١- إبراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٩ .
- ٢- ايلان صبرى العكل : آثار ثورة ١٩١٩ فى التعليم المصرى
رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التربية - جامعة المنوفية - ١٩٨٩ .
- ٣- جمال مجدى حسنين : مبادئ علم الاجتماع - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ٤- سعيد اسمايل على ، زينب حسن حسن : دراسات فى اجتماعات التربية - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٢ .
- ٥- عبد المجيد عبدالقادر شبحه : اجتماع التربية وقضايا المجتمع
محاضرات فى التربية ومشكلات المجتمع - أبو العينين لطباعة الاوفست - طنطا - ١٩٨٤ .
- ٦- عبدالفتاح أحمد حجاج ، شكرى عباس حلى : التربية والمجتمع
دراسات فى بعض قضايا المجتمع المصرى - الاسكندرية ١٩٧٩ .
- ٧- على على عبد ربه : المشكلة الاجتماعية وأساليب دراستها ، نسي كتاب التربية والمجتمع ، دراسات فى بعض قضايا المجتمع المصرى كلية التربية - جامعة عين شمس - ١٩٨٨ .

٨- محمد الهادي غنفي وآخرون ؟ التربية ومشكلات المجتمع
مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٢ .

٩- محمد عاطفيث : علم الاجتماع - دار المعارف -
القاهرة - ١٩٦٣ .

١٠- محمد صطفى الشعيبي : علم الاجتماع - مكتبة النهضة
العربية - القاهرة - ١٩٧٤ .

١١- مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه - الكتاب الثاني
المدخل الى علم الاجتماع - مكتبة الانجلو المصرية -

١٩٨٣ .

الفصل الثاني

التربية والثقافة

- تعريف الثقافة وخصائصها .
- مكونات الثقافة وتقسيماتها .
- وظائف الثقافة للفرد والمجتمع .
- التربية والثقافة .
- المعلم والثقافة .

التربية والثقافة

إن دراسة المجتمع وفهم تنظيماته ومؤسساته يدخلنا في صميم موضوع ثقافة ذلك المجتمع ، إذ لا مجتمع بدون ثقافة ، كما أن لثقافة بدون مجتمع ، ولذلك تعد الثقافة من أهم العوامل والقوى التي تحدد طبيعة الظواهر والعلاقات المختلفة للحياة الاجتماعية يرى فيرث *Firth* أنه إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يشمل مجموعة من الأفراد ، فإنه الثقافة طريقته في الحياة ، وإذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الاجتماعية ، فإن الثقافة هي محتوى هذه العلاقات ، وإذا كان المجتمع يتم بالعنصر الانساني ومجموع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم ، فإن الثقافة تعني بالمظاهر التراكمية الصادية واللامادية التي يتوارثها الناس ، ويستخدمونها ويتأقلمون بها . كما أن للثقافة علاقة مباشرة بالتربية ، فالتربية نمطا وممارسة تتأثر بثقافة المجتمع وعاداته واتجاهاته وقيمه وهي نفسا الوقت تقوم لتربية بنقل الثقافة من الجيل السابق إلى الجيل اللاحق ، بالإضافة إلى تطويرها وتعديلها بما يتناسب مع ظروف وحاجات المجتمع الجديدة ، وانطلاقا من ذلك يمكن تناول موضوع التربية والثقافة من خلال تناول النقاط التالية :

- ١- تعريف الثقافة وخصائصها .
- ٢- مكونات الثقافة .
- ٣- التربية والثقافة .
- ٤- المعلم والثقافة .

١- تعريف الثقافة وخصائصها :

مفهوم الثقافة من المفاهيم الشائعة ، التي يصعب تحديد تعريف جامع مانع لها ، يتفق عليه كل المهتمين بها ، وصعوبة تعريف الثقافة لا يرجع الى ندرة التعريفات المقدمة ، وانما بالاعراض يرجع الى كثرة التعريفات وتنوعها ، فعلى الرغم من تداول الكلمة كثيرا بين الناس على اختلاف مستهباتهم ، الا أن لها استعطالات متعددة ، بحيث يصعب معها الاتفاق على تعريف محدد ، الامر الذي أدى بالبعيضي الى أن يكتفى بمجرد ملاحظات على تعريف الثقافة ، أو تقديم مجموعة تعريفات يكمل كل منها الآخر .

يظهر عاطف غيث في ذلك الى أن كل من كروبير وكلاكين قد حللا مايزيد عن ١٦٠ تعريفا كتب باللغة الانجليزية قدمها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ، وعلم النفس والطب والنفس وغيرهم وأكسبها تصنيفا التعريفات وفقا لاهتماماتها الرئيسية الى :

التعريفات الوصفية :

من هذه التعريفات تعريف فراتريواس Boas الثقافية تتضمن كل مظاهر الحياة في المجتمع المحلي ، واستجابات الافراد نتيجة لعادات الجماعة التي يعيشون فيها ومنتجات النشاط الانساني .

التعريفات التاريخية :

وهي تتفق جانبها معينا من الثقافة مثل التراث الاجتماعي

فالثقافة - كما ذهب والفيلسوفون - هي التراث الاجتماعي الذي تراكم خلال الاجيال المتعاقبة .

التعريفات المعيارية :

وهي تنظر الى الثقافة كطريقة متميزة في الحياة ، كما تحدد ، البيئة الاجتماعية . فالثقافة هي طريقة حياة شعب من الشعوب .

التعريفات ذات الطابع النفسي :

وتميل هذه التعريفات الى ابراز جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات ، وتنظر الى الثقافة أساسا باعتبارها مجموعة أساليب فنية تحقق اشباعا لحاجات وحل المشكلات والتكيف مع البيئة ، ومن هذه التعريفات (فوردي) . الثقافة تتكون من الأساليب التقليدية لحمل المشكلات ، وهي تشمل مجموعة الاستجابات المقبولة التي حققت نجاحا وهي تعبر باختصار عن الحلول المألوفة والمتعلمة لهذه المشكلات .

التعريفات البنائية :

وأهم ما يميز هذه التعريفات اهتمامها بالطابع النوعي للثقافة والعلاقات المتبادلة بين جوانبها المختلفة ، ولهذا فان الثقافة - من منظور هذه التعريفات - هي تجريد أو نموذج تصوري يمكن الاستعانة به في دراسة السلوك وتفسيره ولكنها ليست السلوك ذاته .

التعريفات النشئية أو التطورية :

وتسمى هذه التعريفات الى الاجابة عن تساؤلات مثل كيف ظهرت

الثقافة ؟ وما عواملها وعوامل نموها وتدهورها ؟ وتتركز بصفة عامة على أصول الثقافات ومصادرها ومن التعريفات المثلة لهذا النوع ، ذلك التعريف الذي صاغه كار Carr وذهب فيه الى أن الثقافة هي النتاج التراكمي المنقول للسلوك السائد في المجتمعات

ومن الجدير بالذكر أن استعمالاً للثقافة كما تعددت باختلاف الذين يستعملونها والمواقف التي تستخدم فيها ، اختلفت أيضاً عبر العصور ، فقد استخدمت أولاً للتعبير عن مسائل حسية مثل الطقوس الدينية في الفرنسية وزراعة الكاشنات الدقيقة في البيولوجي في الانجليزية ودخلت في تركيب كلمة الزراعة Agriculture في لغتهم ، وفي العربية استخدمت للتعبير عن ثقيف الروح ، ثم انتقل استخدام الكلمة بعد ذلك للتعبير عن مسائل غير حسية لتدل على الفطنة والذكاء وتهذيب الروح والعقل .

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم الثقافة إلا أن مفهومها بالمعنى الانثروبولوجي كما استخدمه " تايلور Tylor " في كتابه الثقافة البدائية ، يعد من أكثر التعريفات شيوعاً وأكثرها قبولاً بين المشتغلين بعلم الاجتماع والانثروبولوجيا ، وهذا التعريف ينظر الى الثقافة على أنها ذلك الكل المعقد أو المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والاخلاق والقانون والعرف وكل ما يكتسبه الانسان باعتباره عضواً في مجتمع .

ونظرة سريعة الى هذا التعريف توضح أنه تعريف جامع لكل نواحي الحياة في المجتمع فيعبر عن أسلوب الحياة أو طريقة العيش ربطاً تشمله

من اللغة والعادات والتقاليد والعرف والقيم السائدة والطقوس الدينية وطرق التربية والاحتفالات ووسائل الترفيه وغيرها وعلى الرغم من ذلك فإن البعض يرى أن هذا التعريف يقتصر على إيراد مكونات الثقافة .

والواقع أن أهم ما تشترك فيه المكونات الثقافية السالفة الذكر هي المعرفة بناءً على ذلك يمكننا تعريف الثقافة بأنها المعرفة الاجتماعية المكتسبة والمتداولة ، والتي تتعلق بمفهومنا ونفسها .

أو أنها جميع الأشياء (كل يرى فكرى شحاته أحد) التي ينتجها الإنسان في خلال عمليات التفاعل الاجتماعي ، وتجعله قادراً على تجاوز حدود الزمان والمكان .

وما تجدر الإشارة إليه أن البعض يرى أن الثقافة تعني الحضارة أو المدنية *Civilization* ولكن الواقع أنه على الرغم من وجود علاقة بينهما ، إلا أن وجودها لا يعني أنها مترادفات فالثقافة تتعلق بمفهومها ، أو طريقة الحياة الكلية للمجتمع بكامل ما تتضمنه من أساليب واتجاهات وقيم ، أو أنها كل شيء في حياة المجتمع والفرد ، أما الحضارة فتعني أو تشمل المستوى الذي وصلت إليه سيطرة المجتمع على الطبيعة ، أو درجة التقدم المادي الذي حققه هذا المجتمع ، كما أن كلمة متحضر *Civilized* عكس كلمة بدائي *Primitive* وتعني المجتمعات

الكبيرة نسبيا ، أو التي تضم نظم اجتماعية متبصرة ومقدرة ، أما الثقافة فهي موجود ، في كلا المجتمعين ، سيطرته كانت أم معددة ، متحضرة أم بدائية ، وفيه أم حضرية ، لتلك المجتمع ثقافة مبهمة بل هي مستوى هذا المجتمع من البساطة والبدائية .

فالدنية أو الحضارة تعني هذا العناصر الستة ، من الثقافة والتي تناولها الانسان بالتمذيب والتفكير ، وحولها الى وسائل لتحقيق غايات ~~الاجتماعية~~ ^{الاجتماعية} ، ويتعلق منها بالنواحي الطائفة أو النواحي الاجتماعية والتي تتعلق بوسائل تنظيم الناس لأموالهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أسس علمية ، ومن ذلك نظم الحكومة وإداراتها والنظام الاجتماعي ونظام البنوك والشركات .

والدنية أو الحضارة تخضع لمعيار الكفاية . فنحن نقارن بين حضارة وأخرى ، ونقول أن هذه الحضارة متقدمة وتلك حضارة أقل تقدما ، ولكونها وسيلة لغايات في حياتنا ، فانه يمكن قياسها وتقدير أهميتها ، كما أن الدنية تنتقل أقل ما تنتقل به الثقافة ، ذلك أن الثقافة أي عناصرها الاجتماعية من قيمها اتجاهات عقلية تنتقل بين الافراد والجماعات اذا تفاهت أصولها التاريخية والجغرافية وخبرتها الاجتماعية ، أما الدنية بعناصرها الطائفة فيسهل انتقالها واقتباسها واستعارتها من مجتمع الى آخر ، فقد أدى نمو وسائل الاتصال والانتقال الحديث الى انتشار الكثير من عناصر الدنية من مكان الى آخر في العالم .

غير أن هذا التمييز بين الثقافة والحضارة ، لا يعنى انفصالها
واعتبار كل منهما مجالا مستقلا ، فالدينية هي المستوى المنخفض للثقافة
والذى يعبر عن تقدمها وما أخضعه الانسان فيها لفكره وابتكاره ،
ولهذا نجد العلاقة المتصلة بينهما ، فجميع العناصر التى تقع فى
مجال الدينية تحمل جانبا ثقافيا ولو بدرجات مختلفة ، كما أن عناصر
الثقافة تحمل بلا حدود الصفة الخاصة بعناصرها الدينية وهى صفة
النفعية . والثقافة من ناحيتها تتأثر بنوع الدين التى تميز
فيها ، وما توفره من أدوات ووسائل فنية ، كما أن الدين هو الثقافة
المادية التى تعكس مستوى التقدم للمجتمع فى مرحلة معينة من نموه
ومستوى الانتاج والمهارات الفنية وخبرات الناس فى انتاج الثروة
المادية ، وهى تعبر عن درجة سيطرة الانسان على الطبيعة .
والثقافة المادية هى كل شئ اتخذ فيه العمل الانسانى صورة مادية
فى مجرى النمو الاجتماعى .

وما تجدر الاشارة اليه أن هذا التعريف السابق للثقافة
لا يتضمن حكما قيميا عليها وكذلك يكون أى انسان شقبا اعتبارا مشاركا
فى ثقافة أو أخرى ولعل هذا الاستخدام للثقافة يختلف عن استخدامه
فى الاستعمال العادى فى الحياة اليومية ، فكثيرا ما تسمع واحد
يصف آخر بأنه شقف ، ويكون القصد من ذلك أنه يجمع أطرافا عنه
من عدد من مجالات المعرفة ، فهو يقرأ القصص ، ولديه بعض
المعلومات التاريخية والسياسية والاقتصادية وغيرها ، أحيانا نقول أن
فلانا متعلم ولكنه ليس شقفا ، ونقصد بذلك أنه يقتصر فى معارفه على
جانب التحصيل الدراسى الذى يترجم فى النهاية الى شهادة .

ومذلك قد يطلق لفظ الشق على واحد غير حاصل على شهادة ، أو حاصل على واحد منها من المستوى المتوسط - وهكذا .

خصائص الثقافة :

تتسم الثقافة بمجموعة من الخصائص العامة تستند الى المفهوم العام الشامل للثقافة هذه الخصائص هي :

١- الثقافة مكتسبة أو قابلة للتعلم :

حيث يكتسب الانسان الثقافة وتعلمها خلال خبرات الحياة أما عن طريق خبرته المباشرة نتيجة تفاعلاته مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها ، أو من خلال التنظيمات التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وغيرها . وقابلية الثقافة للتعلم والاكساب يعنى أنها مستمرة ، حيث تسمح هذه الخاصية بنقل الثقافة الى الاجيال فمن طريق عملية التنشئة الاجتماعية يتشرب الصغار العادات والقيم والمعرفة . وغيرها من العناصر الثقافية ومن خلال عمليات الفرص المتكررة تكتسب الثقافة صفه الاستمرار .

٢- تراكمية الثقافة :

بمعنى أن ما وصلت اليه ثقافة المجتمعات المعاصرة ليست وليده اللحظة الراهنة ، بل هي نتاج أجيال كثيرة متعاقبة سبقت الاجيال الحالية ، فبعض عناصر الثقافة في أى مجتمع تعبر عن خلاصة التجارب

والخبرات التي عاشها الافراد في الماضي ، بل تعرضوا له مسن
أزمات ، وطرسوه من أهداف ، ولمتسكوا به من قيم ومعايير ولمنظموه
من علاقات وتتراكم الجوانب المختلفة على هذا النحو بطرق وصور
مختلفة فتطور اللغة وتراكمها مثلا ، قد يأخذ طريقا يختلف عن
الطريق الذي يتبعه التطور والتراكم العلمي أو التكنولوجي . وتتصل
الصفة التراكمية للثقافة بعملية تواصل المجتمعات وتطورها ، حيث
أن أي مجتمع لا يبدأ الثقافة من جديد أو من نقطة الصفر ، بل
يبدأ من حيث انتهت السابقون له .

٣- الطابع الاجتماعي للثقافة :

فالثقافة لا تتكون أو تتقل وتستمر إلا من خلال عمليات التفاعل
الاجتماعي بين الافراد ، حيث يفترون الافراد المكونين لمجتمع معين
في مجموعة من القيم والمعتقدات والتقاليد ، تحكم علاقاتهم بعضهم
ببعض ، ويغيرهم من المجتمعات الاخرى ، ومن ثم تختلف الثقافة من
مجتمع لآخر ، فلكل مجتمع ثقافته التي تميزه عن غيره من المجتمعات
الاخرى . فالثقافة بالنسبة للمجتمع كالبصمة بالنسبة للانسان ، لا تتكرر
ولا تدل على غير صاحبها .

٤- تكامل الثقافة :

ونقصد به الانسجام الداخلي والترابط الوظيفي بين عناصر
الثقافة ، كي تبقى بنيتها العام ونظامها الهاد نالي تكيفا لافراد
في انتقالها عبر الاجيال المتعاقبة في المجتمع ، فالعناصر المختلفة

المكونة للثقافة تعمل معا في انسجام لتكون وظيفية ، أو لتكون نظاما متمركزا حول مجموعة محورية من المعتقدات يعتبرها أفراد المجتمع بديهية .

وتكامل الثقافة لا يعنى نهاات الثقافة وجودها ، ولكنه يعنى درجة من التوازن في جوانب الثقافة وعناصرها ، تسمح لها بالمرونة والتغير والتطور دون أن يصاحب ذلك صراع يؤدي الى تصدع في نسيج الثقافة وكيانها العام .

٥- الثقافة متكيفة :

هذه الخاصية تعنى أن الثقافة متغيرة ومتطورة تبعاً لمتغيرات التكيف لدى الأفراد والجماعات ، والثقافة تزود أفرادها بالوسائل المختلفة التي يستطيعون عن طريقها التكيف مع بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتحقيق الاشباع المناسب لحاجاتهم الأساسية ، وخلال تفاعل الفرد مع غيره ، ومع بيئته تظهر حاجات جديدة ، وتصبح الطرق التقليدية للتكيف مع البيئة غير قادرة على توفير الحد الأدنى من الاشباع ، فيطلب ذلك الوضع اجراء تعديلات ثقافية جديدة ، وهكذا تتعدل الثقافة وتتطور وتستمر .

٦- وظيفة الثقافة :

بمعنى أن العناصر الثقافية التي تصل اليها الانسان والمجتمع لها وظيفة محددة في حياة الانسان والمجتمع فالثقافة تتكون من طائفة

من التنظيمات التي يهتمها المجتمع وأفراد ، كوسائل فعاله لمعالجة
ممكناته وأشباع حاجات أفراد ، وعليه فهي وظيفية وضرورية في حياة
الفرد والمجتمع .

وظائف الثقافة :

للثقافة وظائف كثيرة ومتعددة ، حيث تعتبر أساسا للوجود
الإنساني بالنسبة للفرد والمجتمع الذي ينتسب إليه ، ومن أهم هذه
الوظائف :

- ١- تزود الفرد بأنماط السلوك والتفكير والمشاعر التي ينبغي أن
يكون عليها ، فالطفل حين يولد في جماعة لها ثقافته معينة
فانه يتعلم أنماط السلوك السائد فيها من خلال تعامله مع
من حوله ، وهذه الأنماط تساعد الإنسان على التكيف مع البيئة
المحيطة به ، بالإضافة إلى أنها تزود بالطرق المقبولة اجتماعيا
لأشباع حاجاته البيولوجية والاجتماعية داخل الجماعة التي
يعيش فيها ، كما أنها تساعد على ابتداء طرق جديد لأشباع
هذه الحاجات كنهى توفر للأفراد المعاني والمعايير التي يميزون
في ضوئها بين الأشياء والأحداث ، فط يعتبره الفرد طبيعيا
أو غير طبيعي منطقيا أو غير منطقي ، عاديا أو شاذا ، خلقيا
أو غير خلقى ، جيلا أو قبيحا ، هاما وثافيا ، جديد وورثيا
يشتق من معاني الثقافة وأسس التمييز فيها .

٢ - الثقافة تشكل أفكارنا الخاصة ، فبالإضافة الى أن الثقافة توجه سلوكنا وأفعالنا ، فإنها تشكل أفكارنا الخاصة ، فنحن نرى العالم كما يراه بقية أفراد المجتمع ومنعكس ذلك على غسيرنا لطبيعة الكون والظواهر الطبيعية المحيطة وأصل الإنسان ودور الإنسان في هذا الكون ، وهذا التفسير قد يكون خرافيا أو غيبيا أو عقلانيا ، وهذا التفسير يختلف من مجتمع الى آخر باختلاف الثقافة السائدة فيه .

٣ - الثقافة تزودنا بالاهداف والامل في فالثقافة تعد الأفراد بالقيم والاهداف والامل وتشعرهم بأنهم يعيشون من أجل شئ ، وهي التي تحدد مستويات طموحهم ، فهي التي توجه الفرد نحو أهداف معينة ، وتبين له الاهداف التي تستحق الكفاح والنضال من أجلها وفقا للظروف التي يمر بها المجتمع أي أنها تحدد الهدف من الوجود .

٤ - تحدد الثقافة عواطفنا وانفعالاتنا وطرق التعبير عنها ، فهي التي تحدد عواطفنا للشخص وانفعالاته ولما يجب أن تكون عليه مشاعره وأحاسيسه ، فهي تعلمه مشاعر الحب والكبرياء - وغيرها ، ومثيلات هذا المشاعر تختلف من مجتمع لاخره كما أنها تحدد طرق التعبير عن هذه العواطف والانفعالات .

٥ - الثقافة المشتركة تنمي في الفرد شعورا بالانتماء والولاء ، فتربطه بالأفراد الآخرين في شعور واحد وتميزهم عن الجماعات

الآخري ، وتيسر للفرد التكيف مع الآخرين بطئ تد به من
أنطاط السلوك الهادي له في علاقاته بهم ، وتكته من أن
يعدل ويغير في بيئته لاشباع حاجاته وذلك بط يكتشفه وينجزه
من منجزات طدييه .

٦- تدنا الثقافة بوسيله التبو بجز كبير من سلوك الفرد
والجماعة في مواقف معينة .

٧- الثقافة تعمل على وحدت المجتمع واستمراره ، فامتلاك المجتمع
أو الجماعة لثقافة مشتركة يكسب اعضاء هذا المجتمع شعور
بالوحد ، مهيئ له المعيشه والعمل المشترك دون اعاقة
واضطراب .

مكونات الثقافة وتقسيمتها :

ذكر رالف لينتون *Ralph Linton* في كتابه
دراسة الانسان أن محتوى الثقافة يمكن تقسيمه تبعاً لعمومية
السمة الثقافية ودرجة تعقيدها وانتشارها إلى ثلاثة أقسام هي
العموميات والخصومات والمتغيرات :

١- عموميات الثقافة :

وهي تلك العناصر والمكونات الثقافية التي يشترك فيها جميع
أفراد المجتمع جميعاً بغض النظر عن اعتبارات السن والجنس وظروف

البيئة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وهي تشمل الملامح العامة
لثقافة المجتمع حيث أنها تشكل لب الثقافة ، فهي تشمل العادات
والقيم واللغة والتقاليد والتاريخ المشترك للجماعة وغيرها من العناصر
التي يشترك فيها كل أفراد المجتمع . وتشكل عموميات الثقافة الأساس
العام لها ، الذي يميزها عن الثقافات ، ذلك أنها تؤدي الى وجود
نقط مشترك من القيم والاتجاهات يميز بها أفراد ثقافته عن غيرهم فسي
ثقافته أخرى ، هذا لعموميات تؤدي الى وجود اهتمامات مشتركة
بين أفراد المجتمع ، وتعمل على تماسك الجماعة ووحدها ، كما تعمل
على اكسابهم الشعور بالانتماء والتضامن والتعاون وتجنبها الصراع
والتمزق .

ولأهمية عموميات الثقافة ودورها في توحيد المجتمع وتماسكه
الاجتماعي . تعنى التربية بها ، وتسعى - من خلال المرحلة
الالزامية وهي مرحلة لتعليم المشترك - الى نقل هذا القدر المشترك
الذي يتخلل في العموميات الى كافة أفراد المجتمع . من خلال
التعليم الالزامي المجاني الذي يمكن جميع أفراد المجتمع الصغار
على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية من الالتقاء والتقارب
داخل اطار ثقافته مشتركة ، وذلك نقل السافة الاجتماعية التي
تفصل بين الطبقات الاجتماعية ، وتتكرر الحواجز وتذوب الفوارق
الطبقية ، فيشعر كل فرد بعضويته وانتمائه للمجتمع الكبير كما يشعر
بأن له نفس الحقوق والواجبات التي لغيره في تدعم الكيان الاجتماعي
بمزيد من تماسكه .

وما تجدر الإشارة إليه أن وجود المدارس الخاصة فسى المرحلة الاولى يتتافى مع دور التربية فى هذا المجال ، فالمدارس الخاصة بأوضاعها ونظمها واتجاهاتها ، انما تعمل على تأكيد القيم والاتجاهات الطبقية من خلال تربيته الخاصة التى يكتسب فيها التلاميذ أنماط سلوكيه خاصة بطبقته ، ففى المدارس الاجنبية يتشرب التلاميذ الثقافه الاجنبية من خلال نموهم فى ذلك الوسط الثقافى الغريب عن ثقافه بلده ، ذلك الوسط الثقافى الذى يمثل فى نظام التعليم واتجاهاته ومناهجه ، وفى كل البيئة المدرسية التى يعيش فيها التلميذ ويتكيف معها فيصبح فردا أجنبيا فى لغته واتجاهاته وسلوكه وهو بهذا يكون قد انعزل فكريا واجتماعيا عن ثقافه بلده ، ولهذا كان اخضاع هذه المدارس للإشراف الحكومى خطوة ضرورية لتوحيد المرحلة لتعليمية الاولى لجميع أفراد المجتمع واكسابهم القدر المشترك من عموميات الثقافه .

٢- خصائص الثقافه :

وهى تلك العناصر الثقافيه أو الصفات وأنماط السلوك المنتشرة بين جماعة معينة من أفراد المجتمع ، وتميزها عن غيرها من الجماعات الاخرى ، ففى كل مجتمع توجد اختلافات بين مجموعات ترجع الى التباينات العرقية والمبئية والجغرافية والمهنية ، وهذه الاختلافات تؤكد أن الانسان لا يملك ثقافه بل يكتسبها ، ولكن عادة يطلق جوانب منها فقط ، والفكرة هى انه بينما يشترك كل أعضاء الثقافه (الفرعية) فى عدد من المعتقدات والممارسات العامة ، نجد هم فى الوقت نفسه

يهتمون بقيم ومعتقدات ومطاسات خاصة تميزهم عن غيرهم من أعضاء
الثقافات الفرعية الأخرى ، وذلك في إطار الثقافة العامة لهم . ومن
أمثلة الثقافات الفرعية : ثقافة الشباب ، ثقافة الذكور والاناث
وثقافة الريفي والحضر ، والمجموعات المهنية الطبقات الاجتماعية
وغيرها ، كما أن كل ثقافة من هذه الثقافات الفرعية يمكن أن تنسج
الى ثقافات أكثر تخصصا .

فإذا كان لمجتمع الجامعة - شأنه شأن غيره من المجتمعات
ثقافته الفرعية السائدة بين أعضائه ، فان هذا المجتمع يضم في الوقت
نفسه عددا من الثقافات الفرعية مثل ثقافة الطلبة ، وثقافة أعضاء
هيئة التدريس ، وثقافة الإداريين - وغيرهم ، وكل ثقافة فرعية تعبر
عن مجموعة القيم والاتجاهات والآراء والمعارف وأنماط السلوك التي
تحظى بالموافقة والقبول من قبل أفرادها ، فهي تعكس اهتماماتهم
ومطالبهم داخل البيئة التي يعيشون فيها ، وتقوم بوظيفة رئيسية
في دعم المكانة الاجتماعية لهم في مواجهة المكانة التي يشغلها غيرهم .
كما أننا نجد في الوقت نفسه تنوعا ثقافيا داخل مجتمع أعضاء
هيئة التدريس تحكم التخصص وفلسفة الأعداد والدراس العلمية التي
ينتمى إليها أعضاء هيئة التدريس بكل تخصص والثقافات الفرعية التي
اتصلوا واحتكوا بها أثناء فترة الأعداد العلوى لهم كما نجد تنوعا
أيضا داخل مجتمع الطلاب بحكم التخصص والسن والجنس والمستوى
الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء الطلاب .

وإذا كانت التربية تركز على ضرورة إتاحة الفرصة التعليمية
لجميع أفراد المجتمع من خلال التعليم الإلزامي الموحد فإنها
في الوقت نفسه تعمل على إتاحة الفرصة لتخصص أفراد لديهم
قدرة معينة في تخصصات مهنية تتفق مع ميولهم وقد رأتهم من ناحية
وتسد حاجة المجتمع إليها من ناحية أخرى ، وذلك من خلال
تنوع التعليم الثانوي والاهتمام بالتعليم الفني الصناعي والزراعي
والتجاري والمعاهد الفنية العالية بمساعدة المجتمع على اكتساب
أفراد الخصوصيات الثقافية المهنية ليغفلوا مراكزها في المجتمع
نظما مع تقدمه وتطوره التكنولوجي .

٣- التغييرات أو البديلات :

يقصد بها العناصر الدخيلة على الثقافة سواء في ذلك العموميات أو الخصوصيات
، فهي لا تنتمي إلى العموميات ، ولا تنتمي إلى الخصوصيات ولكنها
عناصر تظهر حديثة ، وتجرب لأول مرة في ثقافة المجتمع . مثال ذلك
موضة جديدة ، في اللبس لم تكن معروفة من قبل ، طريق لاصد لد
الطعام لم يعرفها الناس من قبل ، التجديد في أشكال وأصاليب
حفلات الزواج - وغيرها .

والبديلات تشمل العناصر النامية للثقافة ، حيث يأتي التطور
الثقافي من خلال هذه البديلات ، والتي قد تكون وليدة حاجة
أو مشكلة ، أو تكون مقتبسة من ثقافة مجتمع آخر أو نتيجة اتصال بين
ثقافة المجتمع وثقافات أخرى أو نتيجة غزو ثقافي أو ما يسمى بالاشعاع

الثقافى ٤ والواقع أن الهديلات أو المتغيرات الثقافية ، تظل حاضرة وقلقه اضطربه ، فإما أن يقبلها المجتمع وتصبح من عناصر ثقافته العامة أو الخاصة أو يرفضها ، ويتوقف ذلك على مدى قيامها بوظائفها بدرجة أكثر دقة وكفاءة من مثيلاتها المنافسة لها التى تقوم فعلا بهذه الوظائف فى الثقافة ، حيث تصبح جميعها وسائل مختلفة لتحقيق هدف واحد ، وسرور الوقت وظهور كفاءتها يزداد الايمان بها ويشجع استعاطفها ، أو تقل كفاءتها فيقل استعاطفها وتأخذ فى الاندثار. كذلك نجد أن المتغيرا المتصلة بالجوانب المادية فى الثقافة يسهل استقرارها نتيجة سرعة تقبلها من أفراد المجتمع نظرا لفاعلية وظيفتها وظهور أثرها سريعا بينما نجد العكس فى استقرار المتغيرات المتصلة بالجوانب المعنوية فى الثقافة كالقيم والاتجاهات الفكرية والخلفية والمعادن والتقاليد الاجتماعية نظرا لصعوبة تكيف الأفراد معها ، واستبدال العناصر القائمة فعلا بعناصر أخرى .

وعلى الرغم أن ازدياد عدد المتغيرات فى ثقافة معينة يدل على أن هذه الثقافة حية متطورة ديناميكية تسمح بالاتصال بخيرها تأثيرا وتأثرا ، وأن كثرة المتغيرات فى المجتمع دلالة واضحة على تلبس اتجاهه نحو التطور . فإنا يمكن أن ندرك مدى الاضطراب الذى يحدثه ظهور عناصر المتغيرات فى الثقافة ، ودرجة الاضطراب هذه تعتمد على ما تحدثه هذه المتغيرات بكمها ونوعها ، من تغيير فى العلاقات بين العوامل والمكونات الثقافية .

وما تجدر الإشارة إليه أن عمل التربية أن تعمل على استقرار
التغييرات الثقافية على أساس كفاءة وظيفتها وأنسجامها مع النمط
الثقافي للمجتمع ، ويكون ذلك عن طريق مساهمة الاتجاهات التربوية
والمحتويات التعليمية لروح العصر وتقدمه العلمي والتكنولوجي ، وأن
تتهيأ الأذهان لتفهم عوامل التغيير الطدي والمعنوي في ثقافة
المجتمع ، وسرعة تقبله والتجاوب معه .

وإذا كان البعض ينظر إلى الثقافة على أنها تتضمن عموميات
وخصوصيات وبديلات ، فإن البعض الآخر (خاصة علماء الاجتماع)
ينظر إليها على أنها تتألف من ثقافتين : ظاهرة وباطنة ، فالثقافة
الظاهرة هي التنظيمات اللغوية والأنظمة السلوكية لأعضاء المجتمع ، والثقافة
الباطنة فهي المعتقدات والقيم والمعايير والأعراف وغير ذلك
ما يحقق الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد في المجتمع ، وفيما يلي
تصطلح بتحليل مكونات الثقافة الظاهرة والباطنة .

أولاً : الثقافة الظاهرة :

تمثل الواقعة السلوكية أصغر الوحدات التي يمكن أن نميزها
في الثقافة الظاهرة ، ومن مكونات الثقافة الظاهرة اللغة التي يتكلم
بها أفراد المجتمع وطرق قسم السلوكية ، وما دأبهم في الأكل واللبس
والمسكن وغير ذلك من المظاهر المادية للثقافة . والواقع أن سلوك
الفرد وأفعاله في الواقعة النمطية المعيارية أنه يتحدد بتوقعاته ،
ودوافعه واتجاهاته وقيمه ، كل ويتحدد بتوقعات الآخرين وسلوكهم
وهم يؤدون أدوارهم الاجتماعية .

ثانيا : الثقافة الباطنية :

وهي ترتبط بالعوالم النفسية كالمعارف والحاجات والاتجاهات والقيم . يمكن مناقشة الثقافة الباطنية في هذا المعتقد والقيم والمعايير والقوانين والنظم الاجتماعية كلها . :-

١- المعتقدات الثقافية :

يوجد بكل مجتمع طائفة من المعتقدات الثقافية التي تميز بينه وبين غيره من المجتمعات . ويحمل نظام العقيدة على جميع المعارف والأفكار والخرافات والأساطير التي يعترف فيها معظم الأفراد في المجتمع . وتشمل الأساطير والخرافات جزءا كبيرا من التراث الاجتماعي والثقافي للمجتمع . وتعمل على استمرار الحياة الاجتماعية فيه . وأساطير الحب وخرافاته حقيقة كسائر العناصر الثقافية الأخرى . ولم نذكره فالبينفسكي عن الخرافة في المجتمع البسيط المختلفة يصدق . بدرجة متفاوتة على المجتمعات المعقدة الحديثة . فقد ذكره لينفسكي " أن الخرافة في المجتمعات البدائية ليست مجرد قصة تحكي ، وإنما هي حقيقة تعاش . ويعتقد أفراد المجتمع أنها لا تزال حية . وتؤثر على العالم وهائس البشر وتشمل الخرافة للرجل البدائي ما تشبه قصة الخلق والخروج من الجنة ، وصلب المسيح للرجل المسيحي . كما يؤثر القصر الديني على سلوكنا وضميرنا كما تؤثر الخرافة على سلوك الرجل البدائي وعلى ضميره .

٢- القيم الثمانية :

ذكرنا ان المطامع السلوكية تتأثر بقيم الافراد . والقيم هي مجموعة من المعتقدات المشتركة بين أعضاء المجتمع أو ماغلى المكانات الاجتماعية المختلفة . وتتعلق بما هو مرغوب فيه ، أو بما ينبغي أن يكون . وتغير القيمة الى عليه تقوم يقوم بها الفرد . وتتنبأ باصدار حكم على شئ أو موضوع أو موقف . ويتضمن هذا الحكم اختيار سلوك معين (أو تفضيله ايضاً) من بين بدائل السلوك المتاحة . وهذا الاختيار أو التفضيل يعبر عنه صاحبه أن له مبرراته الاخلاقية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو العقلية أو الجطلية . أو كل هذه مجتمعة . وهذه الاحكام يكونها الفرد نتيجة لمطابقة التنشئة الاجتماعية التي خضع وطزال يخضع لها . ويستخدمها بعد ذلك كمعكاً أو معايير لسلوكه في المواقف المختلفة .

فلكل مجتمع من المجتمعات اطار من القيم الاخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة به . يشترك فيه افراد . ويحكم تصرفاتهم . ويوجه سلوكهم . وساعدهم على تحقيق اهدافهم والقيم في هذا الاطار ترتب في اولها حسب اهميتها وتقديرها في نفوس افراد هذا المجتمع . حيث يوجد على قمة هذا الاطار اعلى القيم من حيث اهتمام افراد المجتمع بها . ثم تتدرج فيما لذلك حتى تصل الى ادناها اهمية لديهم . فالاطار القيمى (النسق القيمى) هو الترتيب الهرمى لمجموعة

القيم التي يتبناها أفراد المجتمع ، وتكون معروفاً عنهم فسي
المؤلف ، المختلف وفق هذا الترتيب ، ووجود إطار قيمي للمجتمع
لا يباح إن يكون للفرد إطاره القيمي الخاص به ، والسبب
يتميز به من غيره ، دون تعارض في ذلك مع المجتمع .

فالقيم القائمة في المجتمع كاسم متركب من حيث الوجود فسي
أطواراً وأقساماً القيمة ، ولكنها تختلف من شخص لآخر تبعاً
لدرجة أهميتها وترتيب وضعها في إطاره القيمي .

وكما كان الإطار القيمي للمجتمع متفقاً عليه من غالبية أفراده ،
كانت استجاباتهم للمواقف الاجتماعية المختلفة متماثلة (متقاربة) ،
الأمور الذي قد يؤدي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي ، وتؤكد حيوية
المجتمع ونشاطه ، وسمى إلى تحقيق أهدافه المنشودة . فمثل
هذا الاتفاق القيمي بين أفراد المجتمع من شأنه أن ييسر حل
الظواهر بينهم ويؤدي من تآمرهم ووضوح أواصر الصداقة فيما بينهم ،
الأمور الذي يولد بينهم شعوراً بالوحدة والتضامن ، فيقدر وحده
القيم في المجتمع يكون تماسكاً ، وقد التباين والاختلاف في القيم
يكون المشكلة في المجتمع .

وإذا كان المجتمع يتألف من عدد من الطبقات ، ولكل جماعة
ثقافتها القومية الخاصة بها ، فمن المتوقع أن توجد اختلافات فسي
القيم بين الأفراد والطبقات الذين يعيشون في ظل هذه الثقافات
داخل المجتمع ، نظراً لاختلاف السن والجنس والخبرة التعليمية .

والأدوار الاجتماعية ، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي ... وغيرها
بالنسبة للأفراد ، واختلاف المعامل الاجتماعية المؤثرة على الجطاط
المختلفة بالنسبة للجطاط ، إلا أن هذا الاختلاف والتباين في
الاطار والقيم بالنسبة للأفراد والجطاط في المجتمع إذا أصبح
نطاقه وكثرت أبعاده ، كانت له آثار سلبية على تماسك المجتمع
ووحدة ، فقد يضعف من الروابط والعلاقات بين أفراد ، يؤدي
إلى تعارض اهتمامات وصالح غالبية أفراد ، وإلى صعوبة الوصول إلى
اجتماع حول القضايا الحساسة التي تواجه المجتمع ، الأمر الذي
قد يؤدي إلى حدوث خلل في المجتمع ، وإلى ظهور المشكلات
الاجتماعية فيه ، وهذا بدوره قد يؤدي إلى الصراع القيمي أو ما يطلق
عليه البعض آزمة قيمة " ، فالصراع القيمي يقصد به وجود عدم
اتساق أو انسجام داخل نسق القيم ، ينتج عن تباينها وتضادها
وعدم الاتساق أو الانسجام يعني حالة تكون فيها القيم متعارضة
ومتضاربة في داخل نسقها القيمي " ، ونجم الصراع القيمي من
التباين والانفصال بين فئات المجتمع بالنسبة للمواقف المختلفة ، فغرس
كل فئة أحكام الثقافة من واقع ظروفها والخبرات المختلفة التي مررت
بها (٢) أي أنه ينجم عن عدم التجانس قيم الجطاط المختلفة في المجتمع
الواحد ، والواقع أن الصراع القيمي عملية مستمرة للجطاط والمجتمع
فهو يؤدي إلى التفرقة وعدم الانسجام بين أفراد المجتمع ، ويضعف
الروابط والعلاقات بين أفراد ، يؤدي إلى أحداث خلل في التقدير
الاجتماعي ، ويصبح مقبوض تحول دون تحقيق أهدافه المنشودة " ومن
ينبغي أن يكون للتربية دوراً أساسياً في تجنب المجتمع التعرض لشلل

هذا الصراع ، مستعينة في ذلك بمؤسساها وطرائقها النظامية وغير النظامية ، والتي من بينها المدرسة والجامعة . وذلك بشأن تكسب الطلاب وتعلمهم تقدير آراء الآخرين منها . كأنه غير متفق مع آرائهم ، كما يمكن أن يتم ذلك من خلال المماركة القمالة لجميع الأفراد في الأنشطة العلمية والرياضية والثقافية على قدم المساواة دون تفرقة بينهم

والجامعة كمجتمع صغير - لا تختلف كثيرا عن المجتمع الكبير فهي تضم مجموعة من الأفراد في بيئة معينة ، وسعون الى تحقيق طائفة من الرغبات والاهداف العامة والمنافع المشتركة ، وتنظم العلاقات بين أفرادها طائفة من القيم والقواعد والمعتقدات . فهي تضم مجموعة من الشباب يشكلون الصفوة المختارة من أبناء

■ هذه التصورات عن آثار الصراع القيمي تتفق مع تصورات أصحاب الاتجاه التكامل في علم الاجتماع (نظريات الاجتماع) فهم يرون ضرورة وجود حد أدنى من القيم المشتركة بين أفراد المجتمع لتحقيق التوازن البنائى فيه من هؤلاء دور كبير كما انها تخالف تصورات أصحاب نظريات الصراع ، الذين يرون أن الصراع القيمي ظاهرة طبيعية وضرورية للمجتمع ، فهو يؤدي وظائف إيجابية أبرزها تحقيق التماسك الاجتماعى ، والمساعدة على تغير المجتمع وتطوره ومن أحتاج هذه النظرية جورج سيميل ليس كوزر . . . وغيرهم وسوف أتى تفصيل ذلك من الحديث عن آثار الاختلاف القيمى .

المجتمع • يعطون معا () وربط يعطون معا في حالة الدنيئة
الجامعية () • مشتركون في مجموعة من الانشطة تقرب بينهم • وقسمهم
في تحقيق وحد • الاطار الفكري لديهم • وتتعدد من خلالها الانشطة
السلوكية القبول وغير القبول • فالجامعة ليست مجموعة من العناصر
وليست معامل ومكتبات فقط • ولكنها بالاضافة الى ذلك مجتمع يتميز
بالرابطه الاخلاقيه التي تربط بين أعضائه من أجل هدف البحث عن
المعرفة والاضافه اليها • فالكثير ما يتم في الجامعة من علاقات
بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس • وكيف ينبغي أن تكون العلاقات
بينهم • والنظره الى طالب الجامعة • وكل ما يتعلق بالحياة الجامعية
مربوط • انه هو أمور تخضع لمجموعة من القيم والتقاليد المرمية •
والتي قد تكون تقاليد غير مكتوبه • فكثير من التقاليد والقيم الجامعية
تنتقل من جيل الى جيل آخر عن طريق المدرسه (١) • أو ما يمكن
أن نسميه بالتطبيع الاجتماعي • حيث يتم تطبيع الاعضاء وفقا لنسق
القيم السائد فيها • ذلك النسق الذي يحدد القبول وغير القبول
من الانشطة السلوكية •

ومجتمع الجامعة - شأنه شأن غيره من المجتمعات - يتألف
من مجتمعات متعددة • وتتوزع فيها كجتمعات الطلاب وهناك مجتمع
أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات • وهناك مجتمع الفنيين
والاداريين الذين تقع على كاهلهم مسئولية تهيئة المناخ المناسب
للمعمل الأكاديمي • وكل مجتمع من هذه المجتمعات له خصائصه
وأهدافه وقيمه ومن الصعب أن نجد واحدا من هذه المجتمعات

متجانسا كل التجانس . بل أننا نجد أن هناك تنوعا داخل مجتمع
أعضاء هيئة التدريس بحكم التخصص وفلسفة الاعداد والدارس العلمي
التي ينتسب اليها أعضاء هيئة التدريس بكل تخصصه والثقافته
الفرعية المختلفة التي اعتلوا واحتكوا بها أثناء فترة اعدادهم العلمي
كما نجد تنوعا داخل مجتمع الطلاب بحكم التخصص والسن والجنس
والستوى الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء الطلاب .

ولكي تحقق الجامعة أهدافها وتؤدي دورها في المجتمع
كما ينبغي أن يؤدي لابد - لتحقيق ذلك - من وجود نوع من التجانس
بين قيم تلك الجماعات التي يتكون منها مجتمع الجامعة وصفة خاصة
جماعة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس باعتبارها من أهم عناصر
المجتمع الجامعي ، فالاعتراف في معنى نفس القيم يعد مؤسرا
من مؤسرات التوافق والانسجام بين أفراد الجماعتين ، كما يحسه
مثل هذا الاعتراف من ملامحة التفاعل الموجب بينهما . فهو
يسهم في تيسير التفاعل الاجتماعي بينهما وكلما أصبح التفاعل بينهما
سهلا والاتصال ميسرا ، فضاء لعرض الصراع والتزاح ، وأمكن
تهيئة مناخ مناسب للتعليم والتعلم ، الأمر الذي قد يزيده من
تحصيل الطلاب لدروسهم ، مما يسهم في تحقيق الاهداف التربوية .

وإذا كان الباحث يعلم في بدايه دراسته ، بوجود اختلاف
في القيم بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، نظرا للفروق
القائمة بينهم في السن والخبرات التعليمية التي تعرضوا لها

واختلافاً دوارهم في المجتمع . واختلاف السلطاعة المضوغة لهم
الا أن هذا الاختلاف في القيم اذا اصبح نطاقه وكثر أبعاده ، ومجاوز
حدودا ضمنية كانه له آثارا ضارة على كل من الطالب ، وضو هيئة
التدريس والمؤسسة التربوية التي يعملان بها .

ولقد أمار عدد راسا عديدة الى الآثار الضارة المترتبة
على اختلاف القيم بين الطلاب والمعلمين ، نذكر منها دراسة باعمل
(١٩٥٧) والتي أمار نتائجها الى أن التلاميذ الذين كان
تحصيلهم جيدا ، كانت قيمهم مشابهة لقيم معلمهم الى حد بعيد
كما أن التلاميذ الذين كان تحصيلهم أقل كانت قيمهم مخالفة لقيم
معلمهم . كذلك أمار دراسة سونر Winter (١٩٦١)
الى أن ارتفاع المستوى التحصيلي للطلاب في مادة علم النفس التعليمي
يرتبط على نحو موجب ودال بدرجة التشابه بين قيم المعلم وقيم
الطالب ، أما دراسة رتشارد تشارلز بولي Pooley, R.C.
(١٩٧٤) فقد أشارت نتائجها الى وجود اختلافات في الانساق
القيمة لكل من الطلاب والمعلمين ، وأن هناك علاقة بين هذه
الاختلافات من ناحية ، والتكيف الاجتماعي بين الطلاب والمدرسين
من جهة أخرى .

٣- المعايير الثقافية :

تحدد الوقائع السلوكية بالمعايير الثقافية . والمعايير
الثقافية هي القواعد التي يقبلها أعضاء المجتمع ، وتحدد السلوك

المرفسوب وغير المرفسوب . وقد تشمل المعايير على المكافأة والعقاب
أي مكافأة السلوك المرفسوب وعقاب السلوك غير المرفسوب .
تحت مفهوم المعايير الثقافية العادات الشعبية ، والأعراف
والقوانين ، والنظم الاجتماعية .

١- العادات الشعبية :

تسمى المعايير الثقافية عادات شعبية حين لا يكون الالتزام
بها ضروريا لتحقيق المالح العام . أو حين تكون وسائل فرضها
غير محدودة ، تحديدًا دقيقًا . والعادات الشعبية هي السطرق
القديمة التي لم تزال تتبع لها من فاعلية في المواقف الاجتماعية
الراهنة . ومن أمثلة العادات الشعبية نوع الغذاء ، وهذه
مراعاة الأكل ، وطريقة الاحتفال بالمناسبات الاجتماعية المختلفة ،
فإذا أكل رجل بيده في مجتمع اعتاد أفراد على الأكل بالملعقة
فإن ذلك يعتبر خرفا لعادات اجتماعية شعبية . والجدير بالذكر أن
خرق العادة الشعبية وقد لا يلتزم بها لا يشكلان خطرا على أمن
المجتمع وثباته وإنما يقابلان الاستهجان من أفراد المجتمع .
ومن ثم نرى أن العقاب الذي يتلقاه الفرد على خرق العادة الشعبية
غير راسخ وبسيط ، وقد لا يشعر الشخص بأنه موقوب .

ب- الأعراف الاجتماعية :

الأعراف الاجتماعية هي القواعد السلوكية أو المعايير التي تحدد
السلوك الضروري للمحافظة على النظام الاجتماعي ورفاهية المجتمع

او هي العادات الواضحة التي تستحوذ على اهتمام الناس وقتهم . ومن الاعراف العائنة في مصر ان الرجل ينفق على زوجته وأولاده . وان لحم الخنزير محرم على المسلمين . فاذا اخفق رجل في الوفاء بمطالب أسرته فقد يعرض نفسه للعقاب القانوني . واذا أكل المسلم لحم الخنزير عرض نفسه للعقاب المماثل وترتبط الاعراف في بعض المجتمعات بالمعتقدات الدينية الشائعة . حيث يعتقد الناس ان المكافاة على الالتزام بقواعد المعرف والعقاب على خرقها . انما يتم عن طريق قوى غيبية ومفارقة للعالم المادي الذي نمش فيه . وقد تكون العقوبات والمكافآت أو المكافآت فورية عاجلة او قد تكون مرجأة الى وقت لاحق . وبمجرد توقيع العقوبات يستثير العمود بالذنب لأكل المسلم لحم الخنزير .

ج - القوانين :

القوانين هي الاعراف الرسمية التي تصانها الدولة . وتوقع العقاب على مخالفتها . بينما ترتبط العادات العنصرية والاعراف بمواظف الناس فان القوانين موضوعية وترتبط بعقل الافراد وقصد هم واختيارهم . وتؤثر درجة رقي المجتمع ونضج افراده على مدى الالتزام بالقانون او المعرف . ومن الثابت انه كلما تقدم المجتمع ازادات درجة اعتماده على القوانين الرسمية وقل اعتماده على الاعراف والعادات العنصرية . ولعل هذا يتضح من القارنة بين الحياة الريفية والحضرية في المجتمع المصري ومن هنا يتضح لنا أن درجة الالتزام بالقانون انما تختلف في المجتمع الواحد تبعاً لنسب قطاعاته المختلفة ودرجة رقيها .

هـ - النظم الاجتماعية :

تنظم العناصر الأساسية للثقافة وقائع سلوكية ومبرتهط بها من انطاط الضبط الاجتماعى انتظاما عاكبرا وافقند تعرفبا لنظم الاجتماعية والنظام الاجتماعى هو مجموعة القواعد السلوكية التى تشل حلولا ناجحة لمفككة أساسية من مشكلات الحياة الاجتماعية ومن أمثله النظم الاجتماعية النظام الاقتصادى والنظام السياسى والنظام المائلى والنظام القانونى والنظام التربوى وغير ذلك ، وتختلف النظم الاجتماعية عن المعايير والعادات الشعبية فى أنها أكثر رسميه وأكثر الزاما ويعتمد قيام النظام الاجتماعى على أمرين هما الاجتماع والتنظيم . فإذا انقسم الافراد على أنفسهم تعذر القيام بعمل موحد ، واستحال قيام النظام الاجتماعى ، والنظم الاجتماعية ليست ثابتة أو جادة ، وإنما هى متغيرة ومتطورة ، والتغيير فى أحد الانظمه يستتبع تغييرا نفسى سائد النظم الاجتماعية الأخرى .

التربية والثقافة :

اتضح مما سبق أن الثقافة من طبيعتها أنها متعلمة أو قابلة

للتعلم ، ولذلك فان التربية تعد جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع .
فالعلاقة بين التربية والثقافة علاقة وثيقة بحيث يؤدي كل منهما الى
الاخر ، فالثقافة في جوهرها عملية تربية ، كما أن التربية عملية
ثقافية ، بمعنى أن هدف التربية الاساسي ينحصر في قيام التربية
بإعداد التلاميذ بط يعينهم على فهم مجتمعهم وثقافتهم ، وتكوين
علاقتهم الاجتماعية بناءً وشمرة ، كما أن مجال فعل التربية هو من ناحية -
محتوى الثقافة بقيمتها وعناصرها واتجاهاتها وأبعادها الماضية
والحاضرة والمستقبلية مترابطة ومتشابهة ، ومن ناحية أخرى هو كيان
الأفراد مخصصاتهم باعتبارهم القوى المستوية لهذه الثقافة والسعي
يتوقف استمرارها وتجديدها على فهمهم فيها ، كما أن الثقافة
لا تستمر الا باكتساب الأفراد لانماطها ومعانيها بواسطة عمليات
اجتماعية هي تربية في جوهرها ، ولوجودها الفرصة كمؤسسة
تعليمية تربية في أى مجتمع الا لتحقيق عملية دمج الناشئين في ثقافة
المجتمع ، حيث أن تربية هؤلاء الناشئين على أساليب الكبار
وأهدافهم الاجتماعية والقومية يعتبر عملاً جوهرياً للمحافظة على
الثقافة واستمرارها وتجديدها .

ولقد اعتاد المشتغلون بالتربية أن يحددوا وظائف التربية
فيما يتعلق بالمعنى الثقافي في الوظائف الآتية :

١ - نقل ثقافة المجتمع والمحافظة عليها ، وذلك من خلال تزويد
الصغار بالوسائل التي يمكن عن طريقها فهم المجتمع

ومؤسماته المختلفة ، ونحتج لهم الطريق لتكوين معانى وقيم جديدة
من خلال علاقاتهم ببيئتهم وهذا بالتحديد ، ما تتضمنه الثقافة ،
فالطفل فى المؤسمات التربوية يتلقى كل ما يساعده على تكوين
واكتساب اللغة وإيجاد المعانى والعلاقات بين الأشياء والأفكار
والأحداث ، فتقوم هذه المؤسمات بمساعدة تهم على تجاوز الرموز
والإشارات إلى ظاهير السببية والمعانى .

وإذا كان الفرد يواجه على الأقل ثلاثة مستويات من الثقافة
هى ثقافة الفئة أو الطبقة التى ينتسب إليها والتى تمثلها الثقافة الفرعية
والثقافة القومية للمجتمع الذى يعيش فيه وثقافة المجتمع العالمى
ككل ، فإنه يتوقع من المدرسة ، كأحد أهم المؤسمات التربوية ،
أن تملح الفرد للتعامل مع هذه المستويات الثلاثة ، وذلك من خلال
تعليم كافى عن العادات والتقاليد والمثاليات والفنون الخاصة
بثقافة الطبقة أو الفئة التى ينتسب إليها الفرد ، حتى يظل مضطجعا
ومتفاعلا مع مجتمعه المحلى ، ويتكمن من أن يصل ثقافته الفرعية
بثقافة المجتمع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتوقع من المدرسة
أن تزود الصفار بالاساسيات المشتركة للتقاليد والمثاليات والفنون
والتي تعرفه أو تميزه كأحد أعضاء ومن جهة ثالثة يتوقع من المدرسة
أن توفر القوس المناسبة لاكتساب الصفار المعرفة العلمية والتكنولوجية
والتي سوف تجعلهم قادرين على شق طريقهم بنجاح فى المجتمع
العالمى .

٢- تسيط الثقافة :

فالصغار يصعب عليهم استيعاب عناصر الثقافة المتعددة ،
والتي بلغت حدا كبيرا من التعقيد ، فيكون من مسئولية المؤسسات
التعليمية ومن أهمها المدرسة العمل على تسيط الثقافة وتقديمها
للصغار في صورة تتناسب مع مستوى تفهمهم في المرحلة العمرية التي
يمرون بها من ناحية ومع خبراتهم السابقة من ناحية أخرى .

ويجب ألا يفهم من تسيط الثقافة أن تتحول وظيفة المدرسة إلى
عملية سطحية تبعد التلاميذ عن واقع الحياة الحقيقية ، بل
المقصود بعملية التسيط هو تحليل عناصر الثقافة وتقديمها في صورة
متدرجة الصعوبة تناسب أعمار التلاميذ واستعداداتهم .

٣- الاختيار والانتقاء من بين عناصر الثقافة :

فالمدرسة في عملية نقل الثقافة عليها أن تختار بين عناصر
الثقافة المختلفة ، فليس كل نتج الثقافة طيبا ، فبعض النافع والفار
الذي يتماشى مع الحياة المعاصرة ، ولم يعرق تقدمها وسيرتها ، وعلى
ذلك تكون وظيفة الاختيار والانتقاء من بين عناصر الثقافة وظيفية
أساسية من وظائف المدرسة وشرطا رئيسيا في نقل الثقافة ، وما
تجدد الإشارة إليه أن الأمر لا يقف عند حد اختيار الصالح فقط ولكن
عليها (المدرسة) وظيفة استبعاد العناصر الثقافية غير المرغوب
فيها ، فتقوم بتعديل الاتجاهات والقيم ، وتكوين أفكار ومثل وأنماط
سلوكية جديدة .

٤ - اقتصاد الثقافة :

فالدعوة لا تستطيع أن تقدم للتلاميذها التراث الثقافي كله بالصورة الموجودة عليها ، بل هي في نقلها للثقافة تقوم بالتخلص من التكرار في العناصر الثقافية ، كما تقوم بتجميع العناصر المتشابهة وتركز على القوانين العامة التي تفسر مجموعة من الظواهر المشتركة في وقت واحد ، فمن طريق نقل الاتجاهات العامة والهادية الأساسية التي تحكم الثقافة ، تستطيع الدراسة اقتصاد الثقافة ونقل قدر أكبر منها في مجال متعدد ، في وقت أقل بدلا من التركيز على تفاصيل كثيرة توصلنا في النهاية إلى نفس النتائج ، ولكن بعد ضياع وقت وجهد كبيرين . والواقع أن اقتصاد الثقافة لا تعني اختزالها أو إغفال جانب من جوانبها ، بل يعني تجميع العناصر المتشابهة حتى يمكن تقديم أكبر كسب في أقل وقت ، وأقل جهد ممكن .

٥ - متابعة مسيرة التغيير الثقافي وتوجيهها وفق هادف الفرد والمجتمع :

فلا يكفي أن تقوم التربية الدراسية بتعريف للتلاميذ بترائهم الثقافي وعوامل بنائه وتراكمه ، وإنما يجب أن تحوّل على تصدير التلاميذ بدافع التغيير الثقافي وظواهره ومجرياته ونتائجه . فسوء التكيف مع التغيرات الثقافية ينتج عن مختلف ثقافي ومشاكل اجتماعية . وهنا يأتي دور التربية مثلاً في مساعدة الأفراد وتمكينهم من المواجهة الواقعية للتغيير الثقافي ، والعمل على توجيهه إيجابياً نحو أهداف المجتمع المتطور ، وإكسابهم (الأفراد) أدراكاً جديداً يتناسب

مع ظروف التغير ، وليجمل ضمهم بعد تخرجهم مواطنين قادرين
على المشاركة في أحداث التغير من أجل بناء وتنظيم مجتمعاتهم
على نحو أفضل .

وإذا كانت زيادة فرص الانتقال والاعمال وسهولته بين الافراد
والجدا على الدول المختلفة عن طريق وسائل الانتقال والاعمال
المتعددة في هذا العصر ، قد مكنت الافراد والهيئات من الوقوف
على التغيرات الكثيرة داخل دول العالم ، وهي بقدر ما نعتمد هم
في تنمية خبراتهم ومهاراتهم ، تثير فيهم نوا من التطلع الى مستوي
حياتية مماثلة ، فان هذا يفرض على التربية أن تقوم بتعريف الافراد
وتوعيتهم بقوميات التغيير في الدول الاخرى ، كي يتفهموا طبيعته
ويقوموا بمقارنة واقعية بين ظروف مجتمعاتهم وظروف المجتمعات الاخرى
فيتمكنون بذلك من فهم أوضاعهم ومشكلاتهم في ضوء الظروف
الموضوعية المحيطة بها ، وينشغلون بايجاد حلول لها ، وصولا
الى التكيف المنشود .

المعلم والثقافة :

اتضح مما سبق أن العلاقة بين التربية والثقافة علاقة وثيقة
فالثقافة لا تستمر الا عن طريق اكتساب الافراد لعناصرها وأنماطها
المختلفة وهو ما يتم من خلال التربية ، وإذا كان المعلم هو حجر
الزاوية في العملية التعليمية ، فان دوره يعد أساسيا في تشكيل
الثقافة والحفاظ عليها واستمرارها بل وتجديدها ، فوظيفة المعلم

هي تقديم التلميذ لمجتمعه ، وتقديم ثقافته المجتمع للتلميذ ، وهذا التقديم يتطلب من المدرس أن يعرف الثقافة ، بقدر ما يعرف التلميذ .

وما زاد من أهمية دور المعلم في استمرار الثقافة وتجديدها تخلى بعض المؤسسات التي كانت تقسم في الماضي بمطية التقيد عن هذه الوظيفة ، وأهم هذه المؤسسات الأسرة حيث خرجت المرأة للعمل ، والقيت كل هذه الاعياء على عاتق المدرسة ، فتمددت وظائفها ، وتشعب دور المعلم ، وتعاظمت أهميته ، وأصبح المعلمون مسئولين بالدرجة الاولى عن ثقافة المجتمع ، وتجه اليهم المجتمع وقت انهياء الثقافة وحملهم مسئولية هذا الانهيار ويعتبر أي قصور في الثقافة في أداء المعلمين لواجبهم .

يشير فكري شحاته أحد أن هناك بعض العوامل التي ترتبط بطبيعة عمل المعلم تجعل موقفه من الثقافة خطيراً وحاسماً وتميزاً في علاقته بالثقافة ، عن أي فرد آخر في المجتمع نذكر منها :

١ - المعلم يتعامل مع أفراد في مرحلة التشكيل والتكوين ، تنقصهم الدراسة والخبرة ، ولديهم حب الاستطلاع العلمي والمعرفي ، ويشغل بالهم كثير من القضايا والامور التي يحتاجون إلى تفسيرها وكشف أسباباتها ، والمعلم بالنسبة لهم هو الشارح والخبر هدر المعرفة الاولى ، ومن ناحية أخرى يعتبر المعلم النموذج الذي يحاكيه ويقلده التلميذ عندما يلتحق بالمدرسة ولذا فهو مؤثر فعال في شخصية التلاميذ ، فسلطة المعلم

على التلميذ تكون تابعة من أنه من أهل الرأي والحكمة
والقياد .

٢ - المعلم بطبيعة عمله يتعامل مع آلاف الطلاب في المدارس ،
ومع كثير من أولياء الأمور والاهتمام في بيئة الدراسة ،
ولهذا يكون تأثير المعلمين في أعداد كبيره من الأفراد
في المجتمع ، خاصة مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم
وزيادة عدد التلاميذ المتحقين بالمدارس .

٣ - ان المعلم هو المسئول عن ثقافة الأعداد الكبيره التي تمر
خلال مراحل التعليم ، وذلك فهو مسئول عن ثقافة الطبيب
والمهندس ورجل القانون وكافة التخصصات الأخرى ، وعزى
الى المعلم أى نقص أو قصور في ثقافة كل هؤلاء .

٤ - المعلمون بحكم وظيفتهم منتشرون في كل أجزاء المجتمع ،
في الريف والبدن ، في البدو والسواحل في البيئات الفقيرة
والغنية ، وهذا الانتشار الواسع للمعلمين يمكنهم من التأثير
على ثقافة الأجيال وتشكيل الصورة العامة لثقافة المجتمع .

٥ - المعلمون بحكم طبيعة عملهم المهني ، يتقنون أو يفرض
أنهم يتقنون عملياً التوجيه والإرشاد والقياد والاقناع
والتنظيم ، وكل هذا يؤهلهم للقيام بالدور الثقفي في المجتمع
وجعلهم أقدر الناس على ذلك .

أهمية دراسة الثقافة للمعلم :

اتفق ما سبق أن للمعلم دور هام وأساسى فى عملية نقل الثقافة واستمرارها ، وذلك من خلال تطبيق التلاميذ عن طريق النقل الراضى للمعادن والتقاليد ، والقيم الموجودة فى ثقافة المجتمع ، وهذا يعنى أن المعلم يؤدى دورا يتصل جانب منه بالمحافظة على ثقافة المجتمع ، وفى نفس الوقت له دور آخر يتصل بتطوير وتغيير العناصر التى تحتاج الى ذلك ، بالذات العناصر التى تعتبر ذات آثار سلبية فى تحقيق تقدم المجتمع ورفاهيته مثل السلبية والتواكل - وغيرها ، وفى هذه الحالة يمكن أن يحيط هذه العناصر بصفته موجهها للأجيال الجديدة ومطور لثقافة المجتمع ومن طريق تهيئة الجو الذى يساعد التلاميذ على الانطلاق فى السلوك المرغوب فيه .

ولذلك يصبح ضروريا أن يلم المدرس بثقافة مجتمعه من حيث أصولها التاريخية وعناصرها واتجاهاتها ومشكلاتها وأهدافها كركن هام من أركان وظيفته ، نظرا لان معرفة المعلم للثقافة ودراستها تعد ضرورة لحسن أداءه لعمله ، فهى يمكن أن تحقق ما يلى :

١- أن دراسة الثقافة تساعد المعلم على تعميق فهمه لثقافة بلده ، كما تمكنه من القيام بدوره الثقافى بصورة علمية موضوعية فى ضوء من الفهم لخصائصها ونظرياتها ، فالمعلم ناقل للثقافة ونشرها وشارحها لتلاميذه ، وكيفيتسنى للمعلم أن يقوم

بهذه الادوار ، اذا لم يكن على علم بالاقتصاد الثقافي
التي تجعل من هذه الادوار معنى وشئى .

٢ - أن دراسة الثقافة تساعد المعلم على أن يكون معبرا عن الثقافة
بدلا من أن يكون متعبا من جانب واحد من الثقافة بحكم
المنشأ إلى أصول اجتماعية معينة ، فالمعلم هو مادة من
الطبقة الوسطى يستفيد من دراسته للثقافة ، ينبغي ألا يكون
معبرا فقط عن قيم هذه الطبقة ومثلها العليا ، وانما يجب أن
يكون معبرا عن ثقافة المجتمع كل المجتمع .

٣ - أن دراسة الثقافة ضرورية لنجاح المعلم في قيامه بالسند
الاجتماعي المطلوب منه ، فالمعلم قائد وموجه في منطقتيه ،
وتحت عليه طبيعة العلاقات الاجتماعية المستند من دوره
المهنى أن يكون على صفة بقطاع كبير من الناس سواء كانوا
أولياء أمور تلاميذه أو أهالي منطقتهم غرض هذه العلاقات
على المعلم مواقفيهم عليه فيها أن يكون له احساس عريض
من الثقافة العامة ، اذا أراد أن يواجه هذه المواقف بنجاح .

٤ - أن مزيدا من الثقافة المربضة للمعلم ، سيساهد على فهمهم
الكثير من نواحي التقدم الانساني المخطفه ، أو على فهمهم
موقفه تخصصه من مجالات التقدم الانساني المخطفه ، أو
على العلاقات المخطفه بين مجال مادته ومجالات الملوم
الاخرى .

٥ - أن نهذا من الثقافة العريضة للمعلم يجعله يتسدر
في المجالات الأخرى للمعرفة ضمن فضل على نواحي التقدم
الإنسانية ، كما يجعله يتنازل عن ربح التعصب التي
تصيب الحرائط أصحاب التخصص ، والندقيقة الضيقة في مجالات
المعرفة الإنسانية ، بل أنه سيصبح مقصرا لجهود العلماء
الأخرين الذين يعملون في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة .

٦ - تساعد الثقافة العريضة المعلم على أن يمكن في تدريس
تفانيه مجالات الحياة الإنسانية ، ومجالات المعرفة الإنسانية
كما تساعد على تفسير كثير من المشكلات المختلفة التي يثيرها
التلاميذ أو يواجهونها في مدارسهم .

٧ - الثقافة العريضة تساعد المعلم على تكوين لغة مشتركة تسهل
الاتصال الملقى والتربوي بين معلمى المواد المختلفة ففى
مدرسة واحدة ، فالتعاون بين معلمى المواد المختلفة ففى
مدرسة واحدة مسألة ضرورية بل ولازمة لتحقيق النمو الأفضل
للتلاميذ ، وإذا كان لهذا التعاون أن يتحقق فلا يد لكل
معلم أن يعرف ماذا تعنى المواد الأخرى فى المنهج الدراسى
- وإذا تعنى المواد كلها فى نمو التلاميذ .

٨ - تخلص من ذلك كله أن الإعداد الثقافى للمعلم عامل هام من
عوامل نمو شخصية المعلم ، وهذا ما لثقافة العريضة تتيح له
التعرف على علوم أخرى غير تخصصه ، وتساعد على التعرف

على صورة أكبر للعالم المحيط به ، والمشكلات البيئية
المحلية التي يعيش فيها ، وارتباط كل ذلك بتخصصه
والتعرف على اتجاهات أسلوب الحياة في الدول المختلفة .

مراجع الفصل الثامن

- ١ - جمال على خليل الدهشان : الاختلاف بالاعتقاد القيمي
بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنوفية -
رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التربية - جامعة المنوفية
١٩٨٧ .
- ٢ - جمال مجدى حسنين : مبادئ علم الاجتماع - دار الثقافة
للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ٣ - حسان محمد حسان وآخرون : الاصول الاجتماعية للتربية
القاهرة - ١٩٩٠ .
- ٤ - فكرى شحاته أحمد : الدراسة والثقافة فى كتاب دراسات
فى الدراسة والمجتمع - تحرير سعيد اسطعيل على - دار
الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٤ .
- ٥ - عبدالغنى عبيد : التربية ومشكلات المجتمع - دار الفكر
العربى - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ٦ - عبدالمجيد عبدالنواب شبحه : اجتماع التربية وقضايا المجتمع
محاضرات فى التربية ومشكلات المجتمع - أبو العينين لطباعة
الاختصاص - بطنط - ١٩٨٥ .

- ٧ - عبدالمعین سعد الدین هندی : الثقافة العامة لدى
المعلمين دراسة ميدانية - المجلة التربيه - كلية التربية
بسوهاج - جامعة أسيوط - العدد السادس - الجزء
الاول - يناير ١٩٩١ .
- ٨ - محمد الهادي غنفي وآخرون : التربية ومشكلات المجتمع
مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٢ .
- ٩ - محمد الهادي غنفي : في أصول التربية الاصول الثقافية
للتربية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٣ .
- ١٠ - محمد عاطفيث : قاموس علم الاجتماع - الهيئة المصرية
العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٩ .
- ١١ - محمد مصطفى الشميني : علم الاجتماع - دار النهضة
العربية - القاهرة - ١٩٧٤ .
- ١٢ - خيرالموسى سرهان : في اجتماعيات التربية - ط ٣ - مكتبة
الانجلو المصرية - القاهرة سنة ١٩٨٢ .
- ١٣ - نازلي صالح أحمد : التربية والمجتمع - مكتبة الانجلو
المصرية - القاهرة . د . ب .

الفصل الثالث

المشكلات الاجتماعية ودور التربية

تجاهها

- مقدمة
- تعريف المشكلة الاجتماعية
- خصائص المشكلات الاجتماعية
- المفاصل الشائعة عن المشكلات الاجتماعية
- الاتجاهات المختلفة من المشكلات الاجتماعية
- العلاقة بين التربية ومشكلات المجتمع
- مراجع الفصل الثالث .

المشكلات الاجتماعية ودور التربية تجاهها

مقدمة :

لا يوجد مجتمع على وجه الأرض يعيش بلا مشكلات ، والفرق بين مجتمع ومجتمع انما هو فرق في كم هذه المشكلات وكيفيتها ودرجة احساس أفراد المجتمع بها ، و الفرق في هدرها أو سببها أو غيرها . وليس وجود المشكلات في المجتمع دليلا من دلائل ضعفه دائما ، بقدر ما قد يكون وجودها دليلا على حيويته ، فقد لا تشمل هذه المشكلات عقبه في سبيل تقدم المجتمع ، بقدر ما تعتبر دافعا له للتقدم ، فمثل هذه المشكلات أو التحديات هي التي تكون الامة الواحدة في النهاية ، كما يمكن في الوقت ذاته أن تقضى هذه المشكلات على الامة .

وقد تكون المشكلة نتيجة لتحده خارجي بسبب موقع البلد الممتاز أو ما ضحه الله من خيرات طبيعية ، كما يشهد بذلك تاريخ مصر والهند الطويل ، والكويت في العصر الحديث على سبيل المثال . أو قد تكون المشكلة ناتجة عن تحديات داخلية غرض نفسها على أبناء البلد ، كمثل تلك التحديات التي قابلت القدامى المصريين نتيجة لنهر النيل واطار فيضانه ، وقد غرض المشكلة على البلد نتيجة

لعوامل خارجية طارئة لادخل لافراد المجتمع فيها .

الواقع أن هناك اجماع بين علماء الاجتماع وغيرهم على أن كثيرا من المشاكل الاجتماعية تنشق عن المعسلاا المتغيرة أو المختلفة للتغير الاجتماعى والثقافى ، فالمجتمع متحرك دائما غير ثابت ، يؤثر ماضيه فى حاضره ، كما يؤثر هذا وذالك فى مستقبله . ومن ثم فان تصور الانسان عن حياته فى مرحلة من مراحل تطور هذا المجتمع ، لابد أن يختلف عن تصوره عن حياته فى وقت آخره ، والاختلاف بين هذالتصورات الذى يتضمن اختلافا فى الواقع الموضوعى يعنى وجود مايسمى بالمشكلات الاجتماعية ، ومعالجة اجرائية فان الاختلاف بين الماضى والحاضر والمستقبل هو الذى يولد مايسمى بالمشكلات ، فحينئذ تتعارض الحلول القديمة أو المتفق عليها أو المألوفة مع أوضاع جديدة ، تنشأ المشكلات الاجتماعية ، ومادامت الحياة فى تطور وتجدد مستمر ، فانها تتضمن وجود المشكلات باستمرار .

والتغير الاجتماعى والثقافى تصاحبه ظواهر مختلفة يتولد عنها المشكلات الاجتماعية فقد أدى تزايد حجم الصناعة الى زيادة حجم المدن وضرورة مواجهتها لمشكلات الهجرة الداخلية ومايتولد عنها من مشكلات متعددة ، مثل مشكلة الاسكان ومشكلة المواصلات ومشكلة توفير الخدمات الاجتماعية - وهكذا ، كما أن تحرير المرأة فى مصر فى الربع الاول من هذا القرن ، قد فرض على النظام

التعليمى مواجهة مشكلة اجتماعية هي اعداد القلاء للحياة العملية
ثم أن هذا التحرر الذى أدى الى دخول المرأة الى مجالات العمل
قد ولد مشكلات تتعلق بنظام الاسرة والزواج وتربية الاطفال وهكذا .

والمشكلات التى تواجه الافراد والجماعات ليست كلها
مشكلات اجتماعية ، فكثير من الصعوبات الانسانية مشكلات فردية
لا ينبغي أن يتوافر على علاجها سوى الافراد والجماعات الذين
يحصون بالاضرام الناجمة عنها ، أو عن آثارها . ولعل ذلك يدعونا
الى البحث عن مفهوم ^{المشكلة} الاجتماعية وخصائصها .

تعريف المشكلة الاجتماعية :

يقرب علماء الاجتماع بين المشكلة الاجتماعية والانحراف أو
المشكلة باعتبار أنها درجات متفاوتة لشيء واحد ، وهو انعدام التوازن
في ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية ، فالمشكلة الاجتماعية من وجهة
نظرهم تعرف بأنها انحراف السلوك الاجتماعى عن القواعد التى
حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، طالما أن هذه القواعد تضع
معايير معينة ، يكون الانحراف عنها مؤديا الى رد فعل واضح من
الجماعة . يؤيد هذا الاتجاه ليمرت *Lemert* حيث ينظر
اليها على أنها انحرافات داخل اطار المجتمع ، ويدور في دوائر
تبدأ من الفرد وتنتهى الى الجماعة ، كذلك يرى جورج لندبرج . .
G. Lundberg أن المشكلة الاجتماعية هي أى سلوك انحرافى

فى اتجاه غير موافق عليه ، له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامح للمجتمع ، مثل هذا السلوك الذى يجاوز حدود التسامح يؤدى الى فعل عام يهدف الى حماية المجتمع واصلاح المخالف أو الجانى ، وتحدد كل انسان من أن الانحراف الذى يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه . • وانطلاقاً من ذلك كان اهتمام علماء الاجتماع بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة ، أو التى تصادف مجرد الثغور والاشغراز ، وإنما تدور حول تلك الأنواع التى تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحية وقواعد السلوك المقبولة من ناحية أخرى . • وانطلاقاً من هذا الفهم للمشكلة الاجتماعية حدد جورج لندبرج الاتجاه العلمى فى دراسة المشاكل الاجتماعية فيما يلى :

أ - تحديد القواعد أو المعايير التى يعكس على أساسها السلوك الانحرافى .

ب - تقدير الدرجة التى يمثل فيها سكان المجتمع للقواعد التى سوف تكون بمثابة القياس .

ج - دراسة سلوك الانحرافى فى ضوء الموقف الذى حدث فيه . وكذلك تقدير درجة إفتقار المنحرف الى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع .

د - البحث عما إذا كان المنحرف الذى يكسر قاعدة من قواعد المجتمع منحرفاً ، بالإضافة الى هذا النوع من السلوك فقط أم لا .

وهناك من يعرف المشكلة الاجتماعية بأنها موقفاً وحالة تتطلب معالجة من خلال الجماعة من هذه التعريفات فويرتشايلد Fairchild والذي يرى أن المشكلة الاجتماعية موقف يتطلب معالجة اصلاحية ونجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية أو ينحتم معه جميع الوسائل الاجتماعية لمواجهة وتحسينه .

وكذلك يعرف عبد الجيد شيخه المشكلة الاجتماعية بأنها موقف أو ظرفاً وحالة ، تؤثر في عدد كبير من الأفراد في المجتمع بطريقة غير مرغوبه ، ويمكن فعل شيء ازاءها من خلال الجماعة . هذا التعريف الذي نتفق مع صاحبه يتضمن خمسة مكونات أساسية هي :

١ - أن المشكلة موقفاً وظرفاً وحالة :

وهو ما يشير الى أحد شرطين أساسيين لتحديد المشكلة الاجتماعية الا وهو موضوعية المشكلة ، أو سماتها العينية الشخصية ، كوجود فقر أو جريمة ، أما الشرط الثاني لتحديد المشكلة فهو الوعى الذي تنبأ بالخصائص الموضوعية العينية المخصصة للمشكلة ، فالفقر يوجد وجوداً موضوعياً في مجتمعات كثيرة ، ولكنه لا يعتبر مشكلة اجتماعية الا اذا اعتبره أعضاء المجتمع كذلك ، فالفقر لا يعتبر مشكلة اجتماعية لدى بعض قطاعات المجتمع ، بل قد يؤدي الى وظائف اجتماعية تبرره وجوده .

٢ - أن المشكلة تؤثر في عدد كبير من الافراد :

وهو ما يعنى استبعاد المشكلات الخاصة المتعلقة بفرد أو طائفة صغيرة من الافراد ، فلا يتحدد وجود المشكلة الاجتماعية الا بقطاع عريض ، كبير بما فيه الكفاية ، والواقع أن كمية عدد محدود يجب وجوده قبل اعتبار الموقف والظرف والحالة مشكلة اجتماعية ، اذ يوجد في كل مجتمع جماعة من الافراد يضطلمون بدور الترويض في تبيان المشكلات الاجتماعية ، وفي بعض المجتمعات يكون رجال الدين هم القطاع الحساس ، وفي مجتمعات أخرى يحدد أصحاب السلطة السياسية أو العقلية ما يعتبر مشكلة اجتماعية ، وقد يحس بعض الافراد كالادباء بوطأ الموقف والمشكلة فيندفعون الى الكتابة عنها والتعليق عليها حتى تصبح المشكلة مشكلة اجتماعية .

٣ - ان المشكلة تؤثر في الافراد بطريقة مرغوبة :

فالمشكلة انحرافا لسلوك عن القواعد التي حددتها المجتمع للسلوك الصحيح ، فط يخالف القيم الاجتماعية أو ما تواضع عليه المجتمع يعتبر مشكلة اجتماعية ، أما ما عدا ذلك فلا يعتبر كذلك ، فقد يطغى تقبل الناس عمل الاطفال في المزارع والمصانع دون أن يشل ذلك أذن انتهاك للقيم الاجتماعية ، ومن ثم فإن عمل الصبيان في تلك الاونة لم يعتبر مشكلة اجتماعية ، أما الآن فإن قيم كثير من الناس تأبى قبول هذا الوضع ، ومن ثم يعتبر مشكلة اجتماعية وهكذا .

٤ - ان المشكلة الاجتماعية يمكن فعل شيء ازاها :

وهو ما يعنى استبعاد المشكلات التى لا نستطيع أن نفعل شيء حيالها من نطاق المشكلات الاجتماعية ، فاذا كانه المخطرنة ناشئة من أعمال الله (اختبار الابلان أو عتابا على جرم) (ومن أعمال الشيطان) تنفيذ الوعيد ، بغواية الناس ، وصرفهم عن الدين) أو عن القوى الطبيعية التى لا قبل للناس بها ، فلا تعتبر مشكلات اجتماعية اذا كنا لا نستطيع أن نفعل شيئا ازاها .

فقد يظن ان الناس يعتقدون أن الفقر أو المرض العقلى من أعمال الله والشيطان ، ومن ثم لم يعتبروا الفقر أو المرض العقلى مشكلة اجتماعية ، ولكن نتيجة لتقدم المجتمعات الانسانية ولانفاذ من التكنولوجيا الحديثة فى مجال الحياة الاجتماعية اتسح نطاق المشكلات الاجتماعية ، فأصبح الفقر مشكلة اجتماعية ، وأصبح المرض العقلى مشكلة اجتماعية ، لان التكنولوجيا أعاننا على تقليل حدة هذه المشكلات وبذلك يستطيع الناس ان يفعلوا شيئا حيالها .

٥ - أن المشكلة الاجتماعية تتطلب حلا من خلال الجماعة :

وهو ما يعنى استبعاد المشكلات التى يستطيع فرد أو جماعة واحدة أو جماعة محدودة من الافراد علاجها أو التغلب عليها ، من نطاق المشكلات الاجتماعية ، ولذلك يعتبر البعض التدخين مشكلة فردية وليست مشكلة اجتماعية ، لان حلها لا يتطلب عملا جماعيا .

خصائص المشكلات الاجتماعية :

تتصف المشكلات الاجتماعية بعدة خصائص أهمها :

١ - ترابط المشكلات وتداخلها :

فالمشكلات الاجتماعية عادة متداخلة بعضها في بعض كتداخل
النظم الاجتماعية ، فهي لا توجد منفصلة عن بعضها البعض ، إنما
ترتبط كل مشكلة بغيرها وتتفاعل معها ، وتؤثر فيها وتتأثر بها ،
فأهم ما يميز المشكلة الاجتماعية هي الترابط والتلازم بالمشكلات الأخرى
فمشكلة الأمية مثلا ترتبط بمشكلات أخرى عديدة منها مشكلات
اقتصاديه واجتماعية وسياسية وتعليمية وغيرها .

٢ - تعدد أبعاد المشكلة الاجتماعية الواحدة وتشابكها :

فالمشكلة الاجتماعية مترامية الأبعاد وتشابكة الأطراف .
فالمشكلة الاجتماعية لها أبعادها التاريخية والجغرافية والقانونية
والاقتصادية والاجتماعية والتربوية .

فالمشكلات الاجتماعية لها بعد تاريخي يتنل في العوامل
والظروف التي ساهمت في تشكيلها ، فالمشكلة الحالية نتيجة لتفاعل
تاريخي سابق بكل فيه من عوامل سياسية واقتصادية وثقافية حدثت
في الماضي القريب والبعيد ، وتساهم في التنبؤ النسبي بمعالـم
المشكلة في المستقبل ، كما أن لمعظم المشكلات الاجتماعية بعدد
اقتصادي من حيث سبباتها والعوامل التي تشكل ضمنيتها وتكوينها .

كما أن للمشكلات الاجتماعية بعد جغرافي أو مكاني يتصل في اختلافها من حيث الحجم والأسباب والنتائج من مكان إلى آخر ، كما أن للمشكلات الاجتماعية بعد تربوي أو تعليمي ، تتصل فيما تعكسه من آثار على النظام التعليمي ، وما يقوم به النظام التعليمي من دور في العمل على التخفيف من حدتها . وتتصل البعد السياسي لها في الجهود المبذولة من رجال السياسة والحكومة لحلها ، ونظراتهم لها و مدى اهتمامهم بها ودرجة أولوياتها ، أما البعد الاجتماعي فيمتثل في تأثيرها على السلوك الاجتماعي العام للأفراد ، فعدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة ، والتلوث وفقدان القدوة الحسنة والفردية يمكن أن تؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية بالإضافة إلى ما تشكله من معوقات تحول دون حل المشكلات القائمة .

٣ - تعدد الأسباب المؤدية إلى المشكلة الاجتماعية :

ترتبط هذه الخاصية بسبق ، فإذا كانت المشكلات الاجتماعية مترابطة ومتداخلة ، ولها أبعاد متعددة ، فإن ذلك يعني أن المشكلة الاجتماعية لا يمكن أن تعزى إلى سبب واحد بعينه ، مهبط كان السبب وجيها قويا ، بمعنى آخر أن للمشكلة الاجتماعية أسبابا متعددة ، وهو ما يعني أن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية يتطلب بذل الجهود في قطاعات المجتمع المختلفة من أجل حل هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها .

٤ - نسبة المشكلات الاجتماعية :

بمعنى أننا نجد هنا تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان بل والافراد أيضا ، فط يعتبر من المشكلات في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر ، ط يعتبر من المشكلات في عصر قد لا يكون كذلك في عصر آخر .

فالمشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات ، فلكل مجتمع مشكلاته الاجتماعية بصرف النظر عن فلسفة وطبيعة هذا المجتمع ، ومصرف النظر عما وصل اليه هذا المجتمع من مستوى تطور أو تقدم ، فالأ أن الاختلاف ليس في المشكلات أو أنواعها وإنما في الدرجة أو حجم هذه المشكلات ، فالمجتمعات المختلفة قد تعاني من مشكلات واحدة ، مثل البطالة ، والتضخم الاقتصادي ، السرقة ، الرشوة ، مشاكل التعليم إلا أن الفارق بينها يمكن أن يكمن في الفارق النسبي الذي يكمن في تقدير حجم المشكلة وأهميتها من حيث حدتها ومدى خطورتها ، والمشكلة الاجتماعية أيضا تختلف في الوطن الواحد من إقليم لآخر ومن منطقة جغرافية لأخرى ، ومن المدينة إلى الريف .

كذلك تختلف المشكلات الاجتماعية باختلاف بعد الزمان ، فمشكلات المجتمع المصري قبل الثورة تختلف في مضمونها وشكلها ونوعها ودرجتها عن مشكلاته بعد الثورة ، فالمشكلات تنشأ نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية ، لذلك فأى تحول سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى يصحبه

في الغالب مشكلات اجتماعية تختلف عن المشكلات التي كانت قائمة
قبل هذا التحول .

٥ - صعوبة قياس وضبط المتغيرات المرتبطة بالمشكلة الاجتماعية :

فمشكلات المجتمع ظواهر اجتماعية متعددة ومتداخلة ، وتختلف
مكانيا وزمانيا ، بالإضافة الى أنها تصعب على الانسان (الفرد)
والمجتمع في آن واحد ، وبالتالي فهي تختلف عن الظواهر الطبيعية
(الفيزيائية) من حيث الضبط والتفسير والتنبؤ وطبيعة متغيراتها
وفروضها ونظرياتها والقوانين التي تحكمها ، فالظاهرة الفيزيائية
انما تستند الى متغيرات مادية يمكن التعامل معها بالحواس ويمكن
التحكم فيها مباشرة وضبطها بقياسها بطريقة غاية في الدقة ،
أما متغيرات الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، فهي ليست متغيرات
مباشرة ملموسة - كما هي في العلوم الفيزيائية - وانما يستدل عليها
من آثار نتائجها المتشابهة والمتراصة والمتلازمة فيما بينها ، ومن ثم
يصعب استقلالها تامة أو التحكم فيها أو ضبطها أو عزلها كما في حالة
العلوم الطبيعية ، فمتغيرات المشكلة الاجتماعية ليست مستقلة تامة ،
وانما غالبا تكون هناك علاقات متبادلة فيما بينها ، ولذلك فعملية
الضبط والتحكم والتنبؤ والتعميم عملية نسبية .

المغالطات الفاتحة عن المشكلة الاجتماعية :

على الرغم من توفر قدر من المعرفة عن المشكلات الاجتماعية لدى أغلب الناس ، إلا أن هذه المعرفة غير منظمة ، وظالما تكون خاطئة أو متناقضة ، وقد قدم عبد المجيد شبح عدة أمثلة توضح غايات هذه المعرفة لدى كثير من الناس من هذه الأمثلة ما يأتي :

١ - الناس متفقون على ماهية المشكلة الاجتماعية :

ومعنى بذلك أنه إذا كان كثير من الناس متفقون حول بعض المشكلات ، فإن هذا الاتفاق لا يمكن أن يكون كاملا ومطلقا فقد يوافق كثير من الناس على أن الفقر والبطالة أو الإسكان مشكلات اجتماعية ، وقد يرى آخرون أن هذه المشكلات ليست أكثر من مبالغاة فردية وليست مشكلات اجتماعية .

٢ - يتطلع الجميع إلى حل المشكلة الاجتماعية :

وهو ما يعني أن الاعتقاد في رغبة جميع الناس في حل المشكلات الاجتماعية ، فقد يؤمن الناس بأن زيادة السكان مشكلة اجتماعية وأن استخدام وسيلة أو أكثر لتخفيف هذه المشكلة أمر مرغوب ، ولكن الاقتناع بمثل هذه الأمور ، يتعارض مع بعض القيم التي قد ترجع إلى الدين أو العادة ، ومن ثم فلا ينبغي أن يؤكد أن جميع الناس يرون في حل المشكلات الاجتماعية ، وخاصة إذا قصدنا من " قولنا يرون اتخاذ خطوات إيجابية " حل المشكلات .

٣ - معرفة الحقائق لحل المشكلة الاجتماعية :

ان توفر الحقائق والبيانات عن المشكلة يعد أمرا ضروريا لحل المشكلة ، ولكن توفر هذه الحقائق ليس شرطا كافيا ، لان الحقائق قد تتعارض مع القيم والمعتقدات ومن ثم تقل فعاليتها ، ولذلك لا ينبغي الاكتفاء بتوفير المعلومات الصحيحة عن المشكلة وانما ينبغي تغيير معتقدات الناس ، قبل أن نتوقع أدنى تحول في اتجاهاتهم نحو الحل .

٤ - المشكلات الاجتماعية تحليلها من تغيرات بنائية :

المشكلات الاجتماعية - كما سبق أن ذكرنا - لها أبعاد متعددة ، وترجع الى أسباب متعددة ، وهو ما يعني أنه لا يمكن علاج المشكلات الاجتماعية دون أحداث تغيرات بنائية جوهرية في النظام التعليمي والنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، لان المشكلة الاجتماعية لا توجد الا اذا كان هناك من الاوضاع البنائية ما يبرر وجودها أو يفرضه ، ومن ثم فان حل المشكلة الاجتماعية يقتضى تغييرا في أحد هذه النظم أو بعضها ، ثم أن التغير في وظائف نظام أو في بنيته ، يؤدي بالضرورة الى تغيرات في الانظمة الاخرى .

٥ - المشكلات الاجتماعية طبيعية وحتمية :

أن القول بأن المشكلة الاجتماعية طبيعية وحتمية يعدها من نطاق المشكلات الاجتماعية ، لاننا نكون بازاء موقفا وحالة لا نستطيع

نفعل أياها شيئاً ، والواقع أن هذا الاعتقاد محاولة للهرب من مواجهة المشكلة الاجتماعية .

فالنظر إلى مشكلة الفقر على أنها مشكلة فردية ، تنشأ عن غياب الشخص ولادته ولا تنشأ عن النظام الاجتماعي بأكمله ، هذا الاتجاه ينقل المشكلة من الخارج حيث يجب على النظام أن يفعل شيئاً إلى الداخل إلى الفرد حيث يعفى النظام من عمل أي شيء .

والواقع أن المشكلة قد تكون طبيعية وحتمية إذا أردنا بهذه الصفات أنه لا بد من وجودها إذا توافرت شروط معينة ، وليس معنى ذلك استخالة حلها .

٦ - المشكلات الاجتماعية تحل نفسها :

يعتقد بعض علماء الاجتماع أن التقدم والتخلف أمور تعترض المجتمعات ، وأن التقدم الاجتماعي يحدث آلياً ، كما يحدث التخلف آلياً بعد أن يصل المجتمع إلى مرحلة الشيخوخة والهرم ، والواقع أن من أدلة شيوع هذا المعتقد قول بعض الناس في مناقشاتهم العامة والخامرة سرفستحسن الأحوال ، ليس الأمر شيئاً كما نعتقد ، الزمن يتكفل بحل جميع المشكلات .

٧ - المشاكل الاجتماعية من صنعة المتحدثين عنها :

لنرى السبب في هذه المغالطة يرجع إلى ما يفرض من التمسك

على كل ما من شأنه أن يحدث ثورة ، أو يثير متاعب - وغيرها .

الاتجاهات المختلفة من المشكلات الاجتماعية :

يتخذ الناس مواقف مختلفة من المشكلات الاجتماعية ، إذ تختلف استجاباتهم لهذه المشكلات تبعاً لمدى علمهم أو مدى تأثرهم وقد حدد عبد المجيد شبح أهم هذه الاتجاهات فيما يلي :

(١) اللامبالاة وعدم الاهتمام :

وشر يعد من أخطر وأهم الاتجاهات التي توجد لدى كثير من الناس فالناس معنيون بحالهم الخاصة ، يعانون ضغطاً موصولاً في الأسرة والعمل ومع الأصدقاء فلا يكادون يجدون من الوقت متسعاً لدراسة المشكلات الاجتماعية ، أو التفكير على حلها ، ولا يعنى الكثيرون بالمشكلة الاجتماعية إلا إذا أضرت بحالهم الخاصة ، أو تعارضت مع النسق الأساس لقيمهم الدينية أو الاجتماعية .

(٢) الاستسلام القدرى :

يشتمل الاستسلام القدرى في القبول السلبي للعوائب أو التوترات أو المشكلات ، ونحن نستطيع أن ندلل على هذا الاتجاه من حقائق التاريخ ، فلقد عانى ملايين من الجوع والعزى - وغيرها من مشكلات الفقر دون أن يحركوا ساكناً ، والواقع أنه لا يمكن أن توجد

مشكلة اجتماعية اذا اعتقد الناس أن يمانوا منه أو يتحطوه
من صواب قدر لأخبرته .

٣ - التهكم والسخرية :

يدور محور هذا الاتجاه على أن الحديث عن المشكلات
الاجتماعية ضيعة للوقت والجهد ، وأنه لا ينبغي أن نقلق أنفسنا
بدراسة المشكلات الاجتماعية ، طالما أنها لا تعيننا كثيرا ، وإذا
كان الأشخاص الذين يمانون من المشكلات الاجتماعية غير جديين
بالانقاذ ، فلماذا لا نترك كل شخص ، وكل شيء يلاقى همومه
المحتوم .

٤ - الجزء الدينى :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشكلات الاجتماعية عقاب ينزله
الله بالإنسان بسبب خطاياهم . فالهروب والقيضان والكساد ، وارتفاع
الاسعار غضب يحل على العمال من الله عقابا لهم ، وهذا الاعتقاد
يدفع الناس إلى التراخي والكسل ، ويصرفهم عن التفكير فى حل
المشكلات الاجتماعية من خلال التخطيط أو تغيير الأنظمة والسياسات
القائمة .

٥ - الاتجاه العاطفى :

لا يهرب ذوو الاتجاه العاطفى من مواجهة المشكلات الاجتماعية
كما يفعل غيرهم ، وإنما ينشغلون بدراسة المشكلات ويحاولون جاهدتين

أن يفعلوا شيئا حيالها ، فهم يتأثرون مثلاً بحالة الفقر ، وينادون بتحصين أوضاعهم ولكنهم لا يعتبرون المشكلة الاجتماعية عرضاً لخلل أو اضطراب اجتماعي ، وإنما عن الإحزى مجرد حالات تدعو إلى الرثاء والتعاون ، ولعل مؤسسات الرعاية الاجتماعية كانت وليدة مثل هذه الاتجاهات العاطفية .

٦ - الاتجاه الاجتماعي العلمي :

يؤكد هذا الاتجاه ويعمل من خلال العلماء الاجتماعيين وغيرهم من المشتغلين بالخدمة الاجتماعية ، ومع أن هؤلاء العلماء قد يشعرون بالعطف نحو قطاعات المشكلة ، إلا أنهم يعنون بطبيعة المشكلة ، ويتفكرون على جمع الحقائق المرتبطة بها ، ويتعرفون على الأحكام القيمة المتضمنة فيها ، والبدائل المتاحة ، والسياسات التي يمكن اتباعها لحل المشكلة .

والاتجاه الاجتماعي العلمي يعتمد أساساً على الدراسة الشاملة للمشكلة ، والمعرفة الواقعية واقتراح الحلول الممكنة ، وتجربة بعض الحلول للتأكد من سلامتها على نطاق ضيق ثم التوسع في تطبيق الحلول الناجحة والافادة منها على نطاق واسع وهكذا .

العلاقة بين التربية ومشكلات المجتمع :

إذا كانت التربية تعنى - بغيرها الواسع والشامل - جميع الجهود المبذولة ، والتي تستهدف تنمية لسان المواطن في نشئ

جوانبه الجسميه والنفسيه والعقليه والفكرية والتروحيه بهدف مساعدته
على التكيف مع نفسه ، والتكيف مع مجتمعه ، فان التربية يمكن أن تلعب
دورا واضحا في حل مشكلات المجتمع ، من خلال موقعها الذي تتخذه
من ثقافته ، غير أن الدور الذي تلعبه التربية في حل هذه المشكلات
لا يمثل فيلما تقدمه التربية لها من حلول وانما هو يمثل في تهيئة
الناس - موضح التربية - للتصدي لهذه المشكلات على نحو معين
قد يحلها ولكنه أيضا قد يزيدها تعقيدا ، ومن ثم فان التربية
لا تطعب الدور الذي يجب أن تلعبه في حل مشكلات المجتمع دوما ،
وانما هي قد تزيد هذه المشكلات حدة ، ومن هنا قد تكون التربية في
حد ذاتها مشكلة من مشكلات المجتمع ، بل انها قد تكون أكبر هذه
المشكلات .

فالتربية لا تؤدي - بالضرورة - الى القوة ولكنها قد تؤدي الى
الضعف أيضا ، وهي لا تقود حتما الى التقدم ، ولكنها قد تقود
الى التخلف أيضا ، فالعبرة بطلنا لفلسفة التي تتخذها التربية
والاساليب التي تتبعها ، لتحقيق هذه الفلسفة ، فليست القضية
قضية تربية أولا تربية - كما يرى عبد الغنى عيود - وانما القضية
هي لماذا نعلم ؟ وكيف نعلم ؟ .

والواقع اننا لانستطيع أن ندعى أن التربية وحدها تستطيع أن
تحل كل مشكلات المجتمع أو حتى مشكلة واحدة منها ، ولكن نستطيع
أن نقول انه اذا وجهت جهود مخلصه من خلال العمل التربوي

والنشاطات والبرامج المدرسية وغير المدرسية ، فانه سوف يكتسب
للتربية دورا ايجابيا في حل مشكلات المجتمع ، اما اذا اهلكت
التربية ولم تعطى العناية الواجبة لها ، وترصد لها الاعتقادات -
الطالية وتوضع لها فلسفة واضحة ، فانها سوف تنقف موقفا المشجج
لاحول له ولا قوة لها ، بل تتعدى هذا لتشكل قوى سالبه تعوق
بناء الانسان وتعوق حركة التقدم والتطور في المجتمع .

والواقع ان التربية كعملية اجتماعية من الطبيعي - لها دور
هام في تمهيد السبيل ايام المجتمع ، ليجتاز لم يعترضه من مشكلات
وتتير السبيل ايام الثقافة حتى تعرف كيف تتخلص من يدها على جانبيها -
من سلبيات وهذا الدور تكون التربية عاملا من عوامل البناء في المجتمع
بالاضافة الى كونها عاملا من عوامل المحافظة على هذا المجتمع .

واذا كانت التربية تلعب دورا هاما بالنسبة للمشكلات الاجتماعية
فان المشكلات الاجتماعية تؤثر ايضا على العمل القومي في هذه
المؤسسات التربوية ، ومن ثم تتأثر العلاقات ذات اثر فعال وذات دور
ووظيفة من حيث درجة التأثير ، فالعربية قد تؤثر بالنسبة للمشكلات
الاجتماعية وهي في هذا المقام تقوم بدور الفاعل او المتغير المستقل
والعكس صحيح ، كما ان المشكلات الاجتماعية تؤثر ايضا على التربية ،
فتتغير وتتأثر فلسفتها وسياساتها ومناهجها وكتبها ، ومن ثم فان
التربية تقوم بدور المتغير التابع . خلاصة القول ان العلاقة بين التربية
ومشكلات المجتمع هي علاقة تأثير وتأثر ، اوشير واستجابة ، او فاعل

وفعول به ، وهى هنا فهى علاقة تفاعل وتلازم وتتابع فى حركة وإطار دائرى دائم ومتصل ومستمر .

والواقع أنه يمكننا أن نتبين علاقة التربية بالمشكلات الاجتماعية على ضوء الأهر الثلاثة الآتية :

١ - علاقة المشكلة باتجاهات الناس :

تتضح هذه العلاقة إذا ما نظرنا الى مشكلة زيادة السكان أو الأخرى ما يسمى بالانفجار السكانى ، هذه المشكلة ترتبط ارتباطا وثيقا باتجاهات الناس - نساء ورجالا - نحو عملية الانجاب ، ولما كان تغييرا باتجاهات الأفراد يرتبط ارتباطا وثيقا بوجه الأفراد للمرضع وما يقوم عليه من حقائق فإن ذلك يعنى أهمية التربية فى معالجة مشكلة زياد السكان .

وإذا تأملنا مشكلة مثل مشكلة المواصلات ، نجد أن لها جوانبها الاقتصادية التى يحلها تأخير اعتمادات مالية معينة ، ولكن النظرة الفاحصة تؤكد أن هناك جوانب أخرى اجتماعية عديدة ترتبط باتجاهات الناس والقيم الموجهة لسلوكهم ، ومن الأمثلة على ذلك عدم وقوف سائقى الأتوبيس على المحطات المقررة والطريقة التى يتبعها الناس فى الصعود أو الهبوط من الأتوبيس ، والمخالفة المتعمدة لإشارات المرور ومناورهم من تجاوز بعض السيارات على بعضها البعض على غير ما هو متفق عليه من قواعد ... الى غير ذلك من مظاهر لا تتطلب اعتمادات مالية بقدر ما تتطلب " تهذيبا أخلاقيا " لدى الغالبية الكبرى من الناس

ما يزيد من وطأة المشكلة :

ولا تستطيع التربية أن تعمل شيئا مثلا من حيث توسعة الشوارع الضيقة أو رصفها أو زيادة عدد الاتوبيسات ، ولكنها تستطيع أن تعمل الكثير بالنسبة لهذه الجوانب التي أشرنا إليها لأنها تتصل باتجاهات الناس السلوكية .

٢ - علاقة المشكلة بدرجة وعي الناس بها :

اتضح من تعريف المشكلة الاجتماعية ، أن وجود المشكلة الاجتماعية وتحديد ما يتوقعه ما يسعى بالوعي الاجتماعي ، فهي تتطلب وعيا من أطرافها ، ودرجة وعي الناس بالمسألة مجال هام تستطيع التربية أن تلعب فيه دورا كبيرا ، فإذا كان تحديد المشكلة ووجودها والتعرف عليها ، يرتبط بوعي الأفراد بها ، فإن ذلك يعني دورا أساسيا للتربية ، حيث أن التعليم يعتبر السبيل إلى تحقيق هذا الوعي وتعميقه وإقامته على أدراك الحقائق والظروف الموضوعية ، فقد تعيش جماعة من الناس وسط ظروف سيئة ، ولكنها لا تشعر بتغيير من المشكلات وذلك إذا لم يتوفر لها الوعي الكافي الذي يتيح لها الإحساس بهذه المشكلات والتعرف عليها ، فقد تعيش هذه الجماعة فقيرة ، وفي ظروف غير صحية ، ولكنها لا تشعر بأسباب الفقر أو سوء الصحة وذلك لجهلها وعدم قدرتها على التعمق في العوامل التي تشكلها . وقد يختلف موقف الجماعة بالتعليم ومن طريق التعليم ، فمن طريق التعليم ، يزداد وعي الأفراد والجماعات ويصبح من الميسور التعرف على المشكلات الاجتماعية وتحديد ما وتصنيفها على أساس أنواع

المصادر التي تنشأ منها . فالتعليم هو الاداة التي تكن الافراد من تحديد هاد المشكلات والتعرف على أبعادها ، وعلى علاقتها بعضها ببعض ومن ثم فهو سبيل الافراد أيضا للوصول الى حلول بشأن مشكلة من هذه المشكلات .

٣- علاقة المشكلة بقدرة الافراد على التصدي لها :

المشكلات الاجتماعية لا تظهر فجأة ، ولا تستحوذ على انتباه المجتمع واهتمامه بصورة مباشرة ، فهي تنمو وتتطور في السياق الاجتماعي وتأخذ أشكالا ومراحل قد تتميز بصورة تدريجية ، فكل مرحلة من مراحل تطورها تؤثر على ما يليها من مراحل ، وعلى ما يحيطها من عوامل فهي تتصف بالدينامية والحركة ، وفي هذه الحركة وهذه الدينامية ينهض أن تلعب التربية دورا أساسيا وهذا الدور متشابها بمراحل تطور المشكلات الاجتماعية ، فالاحاساس بالمشكلة والقدرة على تحديدها يتطلبان وعيا ودراية وفهما ، واتخاذ سياسة نحو المشكلة يتطلب تخطيطا ودراسة ونظرة شاملة ، وتنفيذ الحلول من أجل الاصلاح والتغيير يتطلب رأيا عاما مستتبعا قادرا على التوجيه وتحمل المسؤولية ، وهذا المعنى يظهر هذا الدور الذي ينهض أن تتحمله التربية ، فهذه الوسيلة لتنمية الاحساس بالمشكلات الاجتماعية ، وهي الوسيلة أيضا لتنمية القدرة على التخطيط والتقرير والتصميم ، وهي ثالثا الوسيلة لتنمية الرأي العام المستنير .

وفي ضوء ما سبق يتضح تأثير التربية على مشكلات المجتمع
من خلال :

١ - تبصير الاطفال والكبار والشباب على حد سواء بمشكلات المجتمع
وأبعادها وأسبابها والحلول المقترحة لها ، ودور المؤسسات
المختلفة في حلها .

٢ - غرس العادات الفكرية التي تساعد على فهم أبعاد المشكلات
وتحليلها تحليلا علميا .

٣ - تزويد الافراد بالمعارف والمهارات التي تعاوونهم على حل
ما يحيط بهم من مشكلات ، وتعاوونهم على التعرف على الاسباب
التي أدت اليها ، وأيضا تساعد على حل المشكلات التي
تعترض حياتهم مباشرة أو تواجه مجتمعهم بوجه عام .

٤ - العمل على تأكيد الشعور الوطني والانتقاء القومي من خلال
النشاطات والبرامج التعليمية والتربوية .

٥ - تقديم القدوة الحسنة للتلاميذ والجمهور من خلال البرامج
والأنشطة المختلفة ، والتي قد تزيد من درجة مشاركتهم
وفهمهم لمشكلات المجتمع .

مراجع الفصل الثالث

- ١- ابراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية - دار المعارف
القاهرة - ١٩٢٩ .
- ٢- سعيد اسطعيل على ، زينب حسن حسن : دراسات في
اجتماعيات التربية - ط ٣ - دار الثقافة للطباعة والنشر
القاهرة - ١٩٨٢ .
- ٣- عبدالغنى عهود : التربية ومشكلات المجتمع - دار الفكر
المعربى - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ٤- عبدالفتاح أحمد حجاج ، شكرى عباس حلى : التربية والمجتمع
دراسات في بعض قضايا المجتمع المصرى - القاهرة - ١٩٧٩ .
- ٥- عبدالمجيد عبدالنواب شبيحة : اجتماع التربية وقضايا المجتمع
محاضرات في التربية ومشكلات المجتمع . أبو المينين لطباعة
الأفست - طنطا - ١٩٨٥ .
- ٦- على على عديسه : المشكلة الاجتماعية وأساليب دراستها ،
في كتاب التربية والمجتمع ، دراسات في بعض قضايا المجتمع
المجتمع المصرى - كلية التربية - جامعة عين شمس - ١٩٨٨ .

٧- محمد الهادي عفيفي وآخرون : التربية ومشكلات المجتمع

مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٧٢ .

٨- محمد طاطفيث : علم الاجتماع - دار المعارف -

القاهرة - ١٩٦٣ .

